جمهورية السودان
ديوان الزكـاة
معهد علوم الزكاة
إدارة البحوث والمعلومات

نمذجة موارد الزكاة (الجباية)

{بهدف ترشيد القرار وخفض التكلفة ورفع الكفاءة بالتطبيق علي تجربة الزكاة في السودان (١٩٩٠ – ٢٠١٦م)}

❋ **إعداد**:

١. الدكتور / عبد الواحد مصطفى عثمان
٢. الدكتور /عز الدين مالك الطيب محمد
٣. الدكتور /طارق محمد الرشيد إسماعيل
٤. الدكتور/ مجدي عبد الرؤوف بانقا
٥. الأستاذ/ أبو بكر يوسف حمزة علي

مايو ٢٠١٧ م

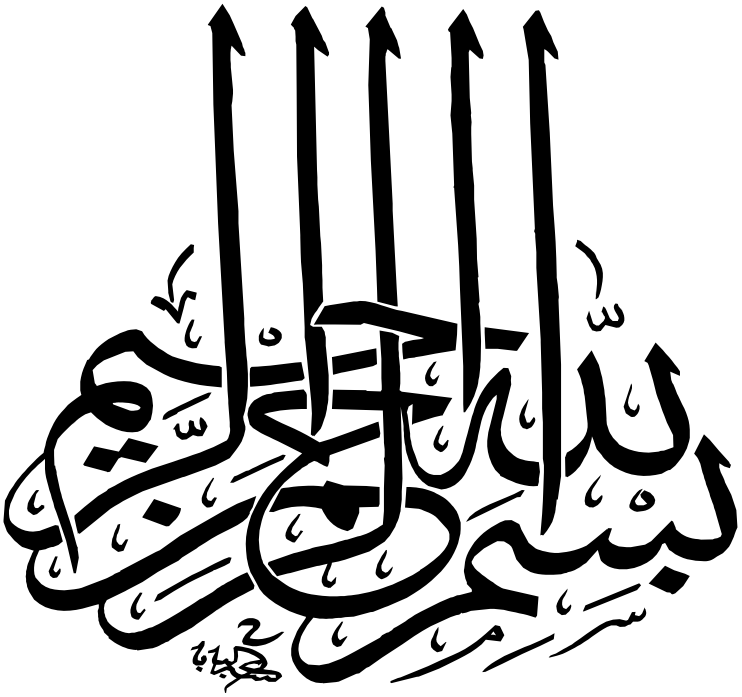
بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الموضوعات

الموضـــــوع	رقم الصفحة
قائمة الموضوعات	٣
تقديم	٤
الفصل الأول: **الإطار المنهجي والدراسات السابقة**	٥
المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة	٦
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	١٠
الفصل الثاني: **الإطار النظري والمفاهيمي لموارد ونمذجة الزكاة**.	١٣
المبحث الأول: موارد الزكاة	١٤
المبحث الثاني: نمذجة موارد الزكاة	٢٦
الفصل الثالث: **تطور جباية موارد الزكاة في السودان**	٣١
المبحث الأول: تطور موارد الزكاة في السودان	٣٢
المبحث الثاني: التحليل الوصفي لموارد لزكاة في السودان	٣٧
الفصل الرابع: **بناء نموذج قياسي لموارد الزكاة في السودان**	٤٨
المبحث الأول: التوصيف .	٤٩
المبحث الثاني: التقدير.	٥٠
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.	
الخاتمـــــــــــــة	٥١
النتائج	٥٢
التوصيات	٥٢
الملاحـــــــــــــــــق	٥٣

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله الأمين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد.

؟؟

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

- المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول

الإطار المنهجي للدراسة

المقدمة:

تمتاز تجربة تطبيق الزكاة في السودان، بأنها شاملة، وسلطانية الدولة فيها واضحة، وغطت كافة مصارف الزكاة الثمانية، وشملت معظم جوانب المال النامي، واهتمت باستخدام الأسلوب العلمي في تطوير جوانب التطبيق، ويمثل ديوان الزكاة المؤسسة الحكومية المناط بها تنفيذ تطبيقات الزكاة في السودان، والذي أسس معهد علوم الزكاة كذراع علمي.

يسعى معهد علوم الزكاة إلى الاستفادة من الأسلوب العلمي، لتطوير تطبيقات الزكاة في السودان، في مجالات الموارد (الجباية)،والمصارف (التوزيع)، وخطاب الزكاة (الإعلام)، وغيرها...

تعتبر منهجية الاقتصاد القياسي احد تطورات المنهجية العلمية في مجال الاقتصاد التطبيقي، حيث تساعد هذه المنهجية في مساعدة الباحثين في تجويد بحوثهم، مما يتطلب الاستفادة منها في تطوير البحوث التطبيقية.

موارد الزكاة تمثل الأساس الهام والفعال في تطبيقات الزكاة، لأنها تعكس حقوق العباد في مال الله، مما يجعل دراستها من المنظور العلمي أمر حيوي ومهم، ويحاول بحث:**نمذجة موارد الزكاة (الجباية) بهدف ترشيد القرار، وخفض التكلفة، ورفع الكفاءة بالتطبيق علي تجربة الزكاة في السودان (١٩٩٠م – ٢٠١٦م)** استخدم الأسلوب العلمي الحديث (أسلوب الاقتصاد القياسي) لتطوير جوانب الموارد.

أولاً:- مشكلة البحث:

كيف يمكن بناء نموذج قياس ي لموارد الجباية)، من خلال الأسئلة التالية:

(١) ما هي العوامل المؤثرة على جباية وعاء الزروع والثمار.

(٢) ما هي العوامل المؤثرة على جباية وعاء الأنعام.

(٣) ما هي العوامل المؤثرة على جباية وعاء عروض التجارة.

(٤) ما هي العوامل المؤثرة على جباية وعاء المال المستفاد.

(٥) ما هي العوامل المؤثرة على جباية وعاء المهن الحرة.

(٦) ما هي العوامل المؤثرة على جباية وعاء الأجور والمرتبات.

(٧) ما هي العوامل المؤثرة على جباية المعادن.

(٨) إلى أي مدى يكون النموذج صالح للاستشراف ورسم السياسات.

ثانياً:أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الاستفادة منه ونتائجه المتوقعة في تطوير المعرفة الاقتصادية الإسلامية في مجال الزكاة، وبالتالي يؤمل فريق البحث في أن يسهم البحث ونتائجه في بناء نموذج اقتصادي قياسي، يساعد في توفير إطار علمي من تطبيقات موارد الزكاة في السودان ويسهم في:

١- المساعدة في ترشيد القرار في جانب موارد الزكاة
٢- تبيان كيفية رفع كفاءة تحصيل موارد الزكاة
٣- المساعدة في تضيق الفجوة بين الفعلي والمتوقع من موارد الزكاة (الجباية)

ومتوقع أن يستفيد من هذا البحث ونتائجه كل من الأطراف التالية:

١- ديوان الزكاة بالسودان.
٢- معهد علوم الزكاة بالسودان.
٣- مؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي.
٤- مراكز البحوث والدراسات في مجال الاقتصاد الإسلامي.
٥- أقسام الاقتصاد الإسلامي في المؤسسات الأكاديمية السودانية والأجنبية.

ثالثاً: أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- بناء نموذج قياسي لموارد الزكاة في السودان يساهم في ترشيد القرار، لتقليل التكلفة، ورفع الكفاءة
٢- التعرف علي العوامل المؤثرة علي جباية وعاء الزروع والثمار.
٣- التعرف علي العوامل المؤثرة علي جباية وعاء الأنعام.
٤- التعرف علي العوامل المؤثرة علي جباية وعاء عروض التجارة.
٥- التعرف علي العوامل المؤثرة علي جباية وعاء المال المستفاد.
٦- التعرف علي العوامل المؤثرة علي جباية وعاء المهن الحرة.
٧- التعرف علي العوامل المؤثرة علي جباية وعاء الأجور والمرتبات.
٨- التعرف علي العوامل المؤثرة علي جباية وعاء المعادن.

رابعاً: منهج البحث:

يعتمد البحث علي تكامل عدة مناهج من اجل الوصول إليإجاباتلأسئلة الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة وهي:

(١)طريقة البحث:

يختار للدراسة من طرق البحث كل من:

أ- **الطريقة التاريخية:** وذلك من اجل سرد تطورات تطبيقات جباية موارد الزكاة في السودان، ومعرفة أنواع موارد الزكاة في السودان.

ب- **الطريقة الوصفية:** متناولاً أهم العوامل المؤثرة علي جباية موارد الزكاة في السودان، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى ضعف جباية موارد الزكاة في السودان.

(٢)تفكير البحث:

يتبع البحث أنواع التفكير التالية:

أ- **التفكير الاستنباطي:** من حيث التوصل إلى حقائق التطبيق الاقتصادي لدولة المدينة المنورة الأولى ومنها نصل إلى قواعد لصياغة النظريات التي تعكس فهم ورؤية التطبيق.

ب- **التفكير الاستقرائي:** وفيه تناول جزئية صغيرة في تطبيقات موارد الزكاة وهي الحصيلة الفعلية.

(٣) أسلوب البحث:

يعتمد البحث على الأسلوب القياسي، في بناء نموذج لموارد الزكاة في السودان، وفقاً لمرجعيته المتمثلة في توصيفه، وتقديره، وتقويمه، وقياس قدرته الاستشرافية.

خامساً: حدود البحث:

يلتزم البحث بالحدود المكانية والزمنية الآتية:

١- حدود البحث المكانية هي تطبيقات جباية موارد الزكاة في السودان، المتمثلة في أوعية الزكاة.

٢- حدود البحث الزمنية فترة الدراسة حسب البيانات المتوفرة.

سادساً: مصادر الدراسة:

تعتمد الدراسة علي كل المصادر الثانوية والمصادر الأولية.

سابعاً: مصطلحات الدراسة:

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

ثامناً: هيكل البحث:

يشتمل هيكل البحث على أربعة فصول:

- الفصل الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة.
  - ❖ المبحث الأول: الإطار المنهجي للدراسة.
  - ❖ المبحث الثاني: الدراسات السابقة.
- الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي لموارد ونمذجة الزكاة.
  - ❖ المبحث الأول: موارد الزكاة.
  - ❖ المبحث الثاني: نمذجة موارد الزكاة.
- الفصل الثالث: تطور جباية موارد الزكاة في السودان.
  - ❖ المبحث الأول: تطور موارد الزكاة في السودان.
  - ❖ المبحث الثاني: التحليل الوصفي لموارد لزكاة في السودان.
- الفصل الرابع: بناء نموذج قياسي لموارد الزكاة في السودان
  - ❖ المبحث الأول: التوصيف.
  - ❖ المبحث الثاني: التقدير.
  - ❖ المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.
- الخاتمة.

المبحث الثاني
الدراسات السابقة

(١)دراسة:د. عز الدين مالك الطيب[١]:

تتناول الدراسة موضوع محددات كفاءة الزكاة في السودان وذلك بهدف تطبيق المنهج الوصفي والكمي معاً لمعرفة أهم محددات كفاءة الزكاة في السودان.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم محددات كفاءة الزكاة في السودان الوصفية هي عوامل الوعاء الزكوي، وعوامل التحصيل الزكوي، عوامل الإنفاق الزكوي، وعدم التقييد بمذهب فقهي واحد.

أما أهم عوامل كفاءة الزكاة في السودان الكمية فهي الصرف الإداري للزكاة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ن وعجز الميزانية العامة.

وبالتالي يصبح الاهتمام بتفعيل الجوانب الايجابية وتقليل آثار الجوانب السلبية في محددات كفاءة الزكاة في السودان هو الطريق الأمثل لرفع كفاءة الزكاة في السودان حتى تؤدي أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بالصورة المطلوبة.

(٢)دراسة:د. عز الدين مالك الطيب[٢]:

هدفت الدراسة إلى اختبار اثر هيكل الأموال الزكوية علي حساسية حصيلة الزكاة في السودان للفترة من ١٩٩٠ – ٢٠١٠م من خلال اختبار بعض فروض دراسة **السحيباني بعنوان: اثر الزكاة على تشغيل الموارد الاقتصادية من خلال اختبارها في تطبيقات الزكاة في السودان**.

تركزت الدراسة علي اختبار الفروض الآتية:

- **الفرض الأول:** تؤثر نسبة الدخول إلى الثروات داخل الوعاء الزكوي على حساسية حصيلة الزكاة في السودان بدلالة إحصائية.
- **الفرض الثاني:** يؤدي تقلب الناتج المحلي الإجمالي إلى التأثير على حساسية الزكاة عندما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قريبا من قيمة نصاب الزكاة.

---

[١] **محددات كفاءة الزكاة في الاقتصاد السوداني دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٠ . ٢٠٠٩ م**، د. عز الدين مالك الطيب،جامعة حلوان.

[٢] **اختبار اثر هيكل الأموال الزكوية علي حساسية حصيلة الزكاة في السودان دراسة قياسية للفترة من ١٩٩٠– ٢٠١٠ م**، د. عز الدين مالك الطيب محمد، جامعة أفريقيا العالمية.

- **الفرض الثالث**: يؤدي الأخذ برأي من يوجب الزكاة في مجموع قيمة المستغلات وما يدخر من أرباحها في نهاية كل سنة، إلى انخفاض حساسية حصيلة الزكاة في السودان، أي انه يؤدي إلى زيادة نسبة الثروات إلى الدخول داخل هيكل الأموال الزكوية.

وقد أكدت الدراسة صحة الفرضين **الثاني والثالث** وعدم صحة الفرض **الأول**.

وأوصت الدراسة بإعداد دراسات تربط بين الدراسات النظرية والتطبيقات العملية في مجال الزكاة من اجل تطوير تجارب الزكاة التطبيقية المعاصرة.

(٣) دراسة: عقبة عبد اللاوي، وفوزي محيريق[١]:

هدفت الدراسة ..... نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة (دراسة تحليلية لدور الزكاة في الاستقرار والنمو الاقتصادي) عقبة عبد اللاوي، وفوزي محيريق، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر

(٤) دراسة: نجيب سمير خويس[٢]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على سلوك المكلفين بدفع الزكاة في الأردن، والأسباب التي تمنع تأديتها، والصعوبات والمعوقات التي تعترض تأديتها.

اعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أغلب العينة على علم بان الزكاة فريضة ولكن في نفس الوقت تجهل أهميتها الاقتصادية والاستثمارية، وتدرك البعد الإنساني فقط. وان من أسباب الإحجام عن دفع الزكاة هو عدم الثقة في مؤسسة الزكاة.

(٥) دراسة: صالح عبد الرحمن السعد[٣]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب وصور التهرب الزكوي في المملكة العربية السعودية، وأسبابه، وطرق علاجه، من الناحيتين النظرية والميدانية. قامت الدراسة على منهج الاستقراء النظري الذي يقوم على تتبع الآراء والنصوص والقواعد وعموم أدلة الشرع

---

[١] **نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة (دراسة تحليلية لدور الزكاة في الاستقرار والنمو الاقتصادي)**،عقبة عبد اللاوي، وفوزي محيريق، معهد العلوم الاقتصادية، الجزائر.

[٢] **دراسة العوامل المؤثرة في سلوك المكلفين بدفع الزكاة (حالة الأردن ١٩٩٨م)، نجيب سمير خويس**، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

[٣] **التهرب الزكوي في المملكة العربية السعودية – أساليبه، وصوره، وأسبابه، وطرق علاجه (دراسة ميدانية)**،صالح عبد الرحمن السعد، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، م٢٧، ع ح (١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م).

مما له علاقة بموضوع البحث. ثمَّ توجيه أسبابه إلى عينة عشوائية من موظفي مصلحة الزكاة والدخل والمحاسبين القانونين في المملكة العربية السعودية. أهم نتائج الدراسة: قيام المكلفين بتقديم إقراراتهم الزكوية بالاستناد إلى دفاتر مصطنعة، وعزت الدراسة التهرب الزكوي إلى خوف بعض المكلفين من عدم وصول الزكاة إلى مستحقيها، وعدم التنظيم الزكوي.

\

الإطار النظري والمفاهيمي لموارد ونمذجة الزكاة

- المبحث الأول: موارد الزكاة
- المبحث الثاني: نمذجة موارد الزكاة

المبحث الأول

موارد الزكاة

يتم تناول موضوع موارد الزكاة من خلال كل من:

أولاً:مفهوم وأهمية موارد الزكاة.

ثانياً:أنواع موارد الزكاة.

ثالثاً: خصائص موارد الزكاة.

رابعاً: العوامل المؤثرة على موارد الزكاة.

ويتم تناول النقاط التالية بقليل من التفصيل على النحو التالي:

أولاً: مفهوم وأهمية موارد الزكاة:

(١) تعريف موارد الزكاة:

نجد أن **التعريف اللغوي لموارد الزكاة:** هو مصدر أو منبع أو دخل الزكاة, ويعنى اصطلاحاً الوعاء الذي يجب فيه مقدار الزكاة, وشرعاً هو الأموال التي تجب فيها الزكاة. وبالتالي من المنظور الاقتصادي هو الثروة التي تكون الوعاء الزكوي, والذي فيه تتم عملية جباية وتحصيل أموال الزكاة.

(٢) أهمية موارد الزكاة:

تظهر أهمية موارد الزكاة في النقاط التالية:

الأهمية الأولي: تحقيق الاستقرار الاقتصادي, تساهم الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لما لها من خصائص ذات فعالية عالية تظهر في الآتي:

١) التوازن مابين الاستهلاك والاستثمار، حيث أنها تحقق التوازن مابين ذلك في صورة الآتي:

أ- **خصم الحاجات الشخصية:** وهي تكاليف العمل الإنساني والضرورية للمحافظة علي بقاء وحياة الإنسان، وفي الإسلام يطبق ذلك الإعفاء حتى بالنسبة لغير المسلم، كالذمي والمحارب، فضريبة العشور ينشي منها الحاجات الشخصية من ملابس وأمتعة لحياة الحربي عند اجتيازه الحدود.

ب- **خصم تكاليف المعيشة:** وهي تضمن توفير الحد الأدنى اللازم لمعيشة الممول، وهو ما يسمي بحد الكفاية، ولذلك نجد أن فريضة الزكاة معلقه بتحقيق المقدرة والتي يمثلها النصاب.

ج- **خصم الديون:** فزكاة الزرع والثمار عادة ما تسمح بخصم الديون المترتبة في ذمة الممول المزارع، والتي أنفقها من أجل تحقيق المحصول والانتفاع منه.

د- **خصم النفقات والتكاليف بالنسبة للأوعية الحديثة:** فالنسبة للزكاة علي إيراد الدور والأماكن المستقلة يقرر الفقهاء فريضة التكليف علي صافي الغلة، إلا بعد خصم

الديون، والتكاليف، وكذلك بالنسبة لزكاة الأرباح الصناعية والتجارية يقدر الفقهاء، أيضا فريضة التكاليف علي صافي الغلة.

الأهمية الثانية: الحفاظ علي الأصل والاستفادة من استثماره: ويظهر ذلك في فرض الزكاة علي الإيراد في زكاة الزروع والثمار، وتفرض علي إنتاج الأرض مما يحقق فائدة الاستفادة من استثمار الأرض في توفير الزروع والثمار باستمرار لعدم فرض الزكاة علي الأرض وهي أصل الإنتاج.

الأهمية الثالثة: تغطية مصارف الزكاة المختلفة: للإسلام في إنفاق حصيلة الزكاة سياسة حكيمة عادلة، تتفق هي وأحدث ما ارتقي إليه تطور الأنظمة الإدارية والسياسية والمالية في عصرنا الذي يخيل لبعض الناس أن كل ما يأتي به من النظم والتشريعات جديد مبتكر؟

في نظام الزكاة توجد سياسة صرف حصيلة الزكاة في الإقليم الذي تجبي منه، وهذا متفق عليه في شأن المواشي والزروع والثمار، فان الزكاة تفرق حيث يوجد المال، هنالك اتفاق أيضا علي أن زكاة الفطر توزع حيث يقيم الشخص الذي وجبت عليه.

وبالتالي تتفق حصيلة الزكاة علي البلد الذي تجني منه الزكاة، وذهب العلماء عدم جواز من يسحقها أو لحاجة تقتضي النقل.

الأهمية الرابعة: تحقيق الأهداف الاقتصادية للزكاة:تساهم موارد الزكاة في تحقيق أهداف الزكاة الاقتصادية على النحو التالي:

الهدف الأول: توفير حد الكفاية لأفراد المجتمع:يسعي الإسلام إلي توفير حد الكفاية – وهو الحد الفاصل بين الفقر والغني - لجميع أفراد المجتمع الإسلامي حتى يتمكن المجتمع من الوصول إلي حد الرفاهة والرغد، وللوصول إلي حد الكفاية أوجد الإسلام عدة وسائل أبرزها فريضة الزكاة، وتساهم موارد الزكاة في توفير حد الكفاية للمجتمع من خلال:

(١) شروط المال الذي تجب فيه الزكاة وهي: الملك التام والنماء وبلوغ النصاب والفضل عن الحوائج الأساسية والسلامة من الدين وحولان الحول، مما يجعل المكلف بأداء الزكاة في وضع أعلي من حد الكفاية وتجعله يساهم في توفير حد الكفاية لباقي أفراد المجتمع الذين دون ذلك.

(٢) إمكانية دفع الزكاة في صور نقدية وعينية تمكن الدولة من تحقيق حد الكفاية لهم نقداً أو عينيا أو معاً حسب الحالة الاقتصادية للدولة.

الهدف الثاني: الزكاة وتنمية الموارد القومية:تؤثر الزكاة علي تشكيل الموارد القومية من خلال الآتي:

١- ويعفي من الزكاة: المواد الخام كالقطن والزيتون، لأن الزكاة تؤخذ من نتاجها كالأقمشة والزيت، والأصول الثابتة مثل مواعين العرض للسلع، والحيوانات العاملة كالخيل وأبقار الحرث وإبل السقي، وإعفاء المال الموظف سواء بالاستثمار مباشرة أو

بالتسليف، والسلع سريعة التلف كالخضروات والفواكه التي لا يمكن تخزينها، والأمتعة الشخصية كالحلي والملابس والدواب.

٢- فيه توفير لأدوات وسائل الإنتاج الضرورية والأغراض الشخصية للمكلف بدفع الزكاة تساعده في زيادة الإنتاج.

٣- يؤثر الإعفاء علي تشكيل الموارد، ذلك أن تعظيم حصيلة الزكاة ليس هو الهدف الأساسي من فرض الزكاة بل إعفاء الأموال الموظفة والأنعام العاملة كلية من الزكاة، وإعفاء الزروع المروية آلياً جزئياً من الزكاة يهدف بصورة واضحة لتشجيع هذه المناشط لتنمو وتتعاظم وحين يتحقق هذا تتسع فرص العمل والكسب الطيب للأفراد، الأمر الذي يقلل من عدد الفقراء المحتاجين للإعانة. كما يتوقع أن يؤدى توسع المناشط المعفاة من الزكاة إلي ازدياد الدخول التي تؤخذ منها الزكوات، أي القاعدة الجبائية للزكاة.

الهدف الثالث: - التأثير علي الاستثمار ومحاربة الاكتناز.

تؤثر الزكاة علي الاستثمار من خلال:

(١) الحث علي الاستثمار: كل مسلم تجاوز حد الكفاية وتوافرت في ثروته شروط الزكاة أمامه أمران:

(أ)أن يدفع الزكاة مع تعطيل الثروة بعدم استثمارها، وبمرور الزمن يجد نفسه في مستوى حد الكفاية لا يزيد عنه، وهو مالا يوافق هوى النفس البشرية.

(ب) أن يدفع الزكاة مع استثمار الثروة وبمرور الزمن يجد نفسه في مستوى الرفاهة والرغد، وهو ما يوافق هوى النفس البشرية، وبالتالي تؤدى الزكاة إلي زيادة حجم الاستثمار، بالإضافة إلي تناسب نسبة الزكاة مع الجهد، فهي علي الذهب والفضة وعروض التجارة ٢.٥%، والزروع المروية بالأمطار ١٠%، وعلي وعاء المزروعات التي تروى بالآلة تبلغ النسبة ٥%، فيه دافع إيجاب للمنتج لزيادة الإنتاج.

(٢) تحقيق عدالة العطاء: لأنها تأخذ من أواسط المال، لأن في أفضل المال ظلم علي صاحب المال، وفي أردأ المال ظلم علي مستحق الزكاة.

(٣) مطالبة الرسول – صلى الله عليه وسلم- بالاتجار في مال اليتيم يساعد في استثماره، وذلك بهدف محاربة الاكتناز.

ثانياً: أنواع موارد الزكاة الاقتصادية:

تنقسم موارد الزكاة الاقتصادية إلي الأنواع الآتية:

النوع الأول: موارد تعتمد علي المال ونمائه وهي مثل:

المورد الأول: الثروة النقدية والاستثمارات المالية: تعتبر النقود من أهم مكونات الثروة الاقتصادية في الوقت الحاضر، وبالتالي من أبرز موارد الزكاة, ويبلغ نصاب الذهب ٨٥ جرام والفضة هو ٥٩٥ جرام، ومن شروط وجوب زكاة الثروة النقدية هي: بلوغ النصاب وحولان الحول والفراغ من الدين، تبلغ نسبة زكاة الثروة النقدية ٢.٥%.

المورد الثاني: الثروة التجارية والصناعة وما في حكمها: تعتبر تجارة والصناعة وتجب فيها الزكاة الشروط الآتية:

١- وأن ينوى بهذه الثروة التجارية (عروض التجارة)، التجارة وذلك بأن تكون العين المتجر فيها صالحة بنية التجارة، ولا يقصد بها الإمساك للانتفاع الشخصي وعدم التجارة.

٢- أن تبلغ قيمتها النصاب المحدد.

٣- أن تكون هذه العروض قد ملكت بمعاوضة مثل الشراء.

٤- حولان الحول.

بعد إكمال نصاب زكاة الثروة التجارية تبلغ مقدار الزكاة ٢.٥%

المورد الثالث: زكاة الثروة الحيوانية:تعتبر الثروة الحيوانية من أول وأهم مظاهر الثروة في الجزيرة العربية وفي صدر الإسلام, من جعلها أحدي موارد الزكاة ومن شروط وجوب زكاة الثروة الحيوانية أن تبلغ النصاب وتختلف من صنف لآخر داخل نطاق الثروة الحيوانية وهو محدد في كل من الإبل والبقر والغنم وغيرها، وأن بلوغ الحول وأن تكون سائمة وهي التي ترعي في كلأ مباح بشرط أن يكون سومها ورعيه أكثر العام وألا تكون عاملة اختلاف النصاب بين أنواع الثروة الحيوانية جعل هناك اختلاف في معدل الزكاة وفي المقدار الواجب دفعه منها، وذلك على النحو الموضح في الجدول رقم (١)والجدول رقم (٢).

جدول رقم (١): نصاب زكاة الثروة الحيوانية (الغنم والإبل)

الغنم		الإبل	
المقدار (النصاب)	الزكاة	المقدار النصاب	الزكاة
١- ٣٩	لا شيء	٥ – ٩	شاة
٤٠ – ١٢٠	شاة	١٠- ١٤	شاتان
١٢١ – ٢٠٠	شاتان	١٥ – ١٩	ثلاثة شياه من الغنم
٢٠١ – ٣٩٩	ثلاثة شياة	٢٠ – ٢٤	أربع شياة
٤٠٠ – ٤٩٩	أربع شياة	٢٥ – ٣٥	بنت مخاض
٥٠٠ – ٥٩٩	خمس شياة	٣٦ – ٤٥	بنت لبون
في كل مائه	شاة	٤٦ – ٦٠	حقه
		٦١ – ٧٥	جذعة
		٧٦ – ٩٠	بنتا لبون
		٩١ - ١٢٠	حقتان
		في كل أربعون	لبون
		في كل خمسون	حقه

جدول رقم (٢): نصاب وزكاة الثروة الحيوانية (البقر)

النصاب من البقر	المقدار الواجب فيه
١- ٢٩	لا شيء
٣٩	تبيع أو تبيعة
٥٩	مسنة
٦٩	تبيعتان
٧٩	مسنة وتبيع
٨٩	مسنتان
٩٩	ثلاثة أتبعه
١٠٩	مسنة وتبيعتان
١١٩	مسنتان وتبيع
١٢٠ وما فوقها	ثلاثة مسنات أو أربعة أتبعه

النوع الثاني: **موارد تعمد علي المال ذاته، وهي**:

المورد الأول: زكاة الثروة المعدنية:

تشمل زكاة الثروة المعدنية كل في المعادن والركائز.

لا يشترط حولان الحول وعند إخراج المعدن أو الركائز، ويبلغ فيه نصاب الزكاة ٢٠% بعد بلوغ نصاب النقود.

المورد الثاني: زكاة المال المستفاد:

يعرف المال المستفاد بأنه هو ما يملكه صاحب ملكا جديداً بوسيلة من وسائل التملك المشروعة، ويعني بالملك الجديد هو ألا يكون هذا المال قد سبقه وتملكه نفس الشخص وزكاة, وبعبارة أخرى فإن المال المستفاد هو المال الذي لا يكون نماء لمال عند المزكي بل استفاد منه بسبب مستقل ككسب العمل والمهن الحرة والهبة.

يوجد رأيان حول ميعاد إخراج زكاة المال المستفاد

الأول: بلوغ الحول، قال علي بن أبي طالب ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول.

الثاني: أبي عباس قال يزكيه يوم يستفيد.

ويناسب العصر الحالي تطبيق الرأي الثاني، فانتظار الحول يعني إعفاء الرواتب العالية والدخول المرتفعة من الزكاة إذا اتفقت كلها فور الاستفادة وقبل حولان الحول، وذلك أن أصحابها يعدون أغنياء من نظر الشرع وتجب عليهم الزكاة.

يختلف مقدار الزكاة باختلاف نوع المال المستفاد، يفرق بين كسب المهن الحرة غير التجارية وبين الأجور والمرتبات، وفيما يلي توصيف ذلك:

- المهن غير التجارية التي يكون لرأس المال فيها دور بارزاً إلي جانب العمل مثل أرباح المهندس والطبيب والمحامي والمحاسب وتزكي بمقدار ٥%.
- الأجور والمرتبات التي بصفة أساسية علي العمل وحده فتدفع منها ٢.٥% متى بلغت النصاب وحال عليها الحول.

النوع الثالث:**موارد تعتمد علي الإيراد من عروض القنية**:

عرض التقنية تمثل ما يقتنيه الشخص من متاع بقصد الانتفاع به للاستعمال الشخصي، لا يوجد زكاة علي عروض القنية، وهي مدخلات الإنتاج أو لوازم الاستعمال الشخصي وعدم زكاة علي رأس مال عروض القنية، ولكن توجد زكاة علي إيرادات بعض منها وهي:

المورد الأول: - زكاة الثروة الزراعية:

تعتبر الأرض من الأصول الثابتة وتدخل ضمن عروض التقنية التي يخضع نتاجها للزكاة من جانب الأراضي العشرية لان الأراضي الإخراجية يفرض عليها الخراج.

نؤدي زكاة الزروع والثمار في الثروة الزراعية وقت اكتمال النصاب عند الحصاد ويختلف مقدار الزكاة علي حسب الجهد المبذول في الزراعة وبالتالي التكلفة، فإذا كان الري طبيعي كانت نسبة الزكاة ١٠% وإذا كان الري صناعي بلغت نسبة الزكاة ٥% والمختلط ٧.٥%. يبلغ نصاب الزروع والثمار خمس أوسق، والوسق يساوى ستون صاعاً وبالتالي نجد أن النصاب = ٥ × ٦٠= ٣٠٠ (ثلاثمائة صاع).

المورد الثاني:- زكاة المستغلات:

المستغلات هي رؤوس الأموال التي تدر علي مالكها دخلاً بواسطة تأجيرها أو استخدامها في الإنتاج، فيما يؤجر مثل: العمارات السكنية ووسائل النقل، وما يستخدم في الإنتاج مثل: آلات المصانع، والحيوانات التي تتخذ للكسب فيها بيع لبنها وصوفها، ونحو ذلك من رؤوس الأموال.

هناك فرق بين ما يتخذ للتجارة وبين ما يتخذ للاستغلال. فيما يتخذ للتجارة يحصل الربح فيه عن طريق تحوله من يد إلي يد أخرى. وهذا محل اتفاق علي وجوب الزكاة فيه. أما ما يتخذ للاستغلال ويقصد به ما تبقي عينه وتتجدد منفعته. ومن أمثلته الدور التي تؤجر والعمارات التي تعد للاستغلال، وكذلك المصانع والآليات التي تستخدم للإنتاج والسيارات والطائرات التي تستخدم للنقل، وغير ذلك من رؤوس الأموال الثابتة وشبه الثابتة، فهذه الأصول تسمي المستغلات. وهذا النوع محل خلاف بين العلماء.

فهناك ثلاثة آراء فقهية حول زكاة المستغلات أو الأموال التي لا تجب الزكاة في عينها ولم تتخذ للتجارة ولكنها تتخذ للنماء فتغل لأصحابها فائدة وكسبا بواسطة تأجير عينها أو بيع من يحصل من نتاجها. ولقد سبق أن فرقنا آنفاً بين ما يتخذ للتجارة وما يتخذ للاستغلال والنماء:

- **الرأي الأول:**لا تجب الزكاة في مثل هذه الأموال ولا في إيرادها إلا إذ بلغ إيرادها نصاباً وحال عليه الحول فيزكي تزكية النقود ٢.٥%.
- **الرأي الثاني:**أنها تعامل معاملة عروض التجارة فتقوم كل سنة هي وإيرادها ثم تزكي بنسبة ٢.٥%.
- **الرأي الثالث:**يعفي أصل هذه الأموال من الزكاة ولا تزكي إلا الغلة أو الإيراد إذا بلغت نصابا بعد طرح ما يقابل استهلاك رأس المال. ويزكي النصاب بنسبة ٢.٥% أو ١٠% علي خلاف بين أصحاب هذا الرأي.

وتقوم هذه الآراء الثلاثة أساساً علي مبدأ التوسيع أو التضييق في الأموال التي تجب فيها الزكاة. فالمضيقون للزكاة ذهبوا إلي الرأي الأول وهم غالب الظاهرية والشوكاني.

النوع الرابع: موارد تعتمد علي كسب العمل:

مثل دخل العمل، ويعتبر دخل العمل ريعاً للقوى البشرية للإنسان عندما يقوم بتوظيفها في عمل نافع، كأجور العمال ورواتب الموظفين وحصيلة عمل الطبيب والمهندس ونحوهم، ومثلها كسائر المكاسب التي لم تنشأ من مستغل معين، ومن أوجب الزكاة فيها قال: ليس فيها زكاة حين فرضها،ولكن بضمها الذي كسبها إلي سائر عنده من الأموال الزكوية في النصاب والحول، فيزكيها جميعاً عند تمام الحول منذ تمام النصاب ونسبة الزكاة في ذلك ٢.٥% وقيل: تزكي هذه المكاسب عند قبضها بنسبة ٢.٥% إذا بلغ المقبوض نصاباً وكان زائد عن حاجته الأصلية، سالماً من الدين.

أما زكاة الأسهم والسندات (يرى د. شوقي شحاتة أن الأحكام الخاصة بالأسهم وتطبق علي السندات أما هي عروض تجارة أو زروع أو أي نشاط اقتصادي به زكاة، وما حكمها من شهادات الاستثمار وسندات الإنتاج وسندات الجهاد وسندات الادخار، وشهادات الدخل الثابت وشهادات الإيداع، وهي صور متعددة لمفهوم واحد كسبه حرام وعائده خبيث، وإنما تجب فيه الزكاة، منعاً لتهرب الناس من الزكاة بشراء هذه الصور من السندات مما يؤدى إلي حرمان الفقراء من حقهم المعلوم والمقر لهم).

كذلك ينطبق نفس الحكم علي مبلغ التامين الذي يقبضه صاحبه في نهاية مدة التأمين أو يقبضه ورثته بعد وفاته، وأنها تخضع لزكاة الأموال النقدية بمقدار ربع العشر ٢.٥%، من أصل المال ونمائه متى ضمه صاحبه إلي أمواله الأخرى وبلغ نصابا وحال عليه الحول.

ثالثاً: خصائص موارد الزكاة الاقتصادية:

تمتاز الزكاة بوجود عدة خصائص اقتصادية تجعلها قادرة علي التأثير في مجال النشاط الاقتصادي وتمكنها في تحقيق أهدافها بسهولة، ويمكن إبرازها علي النحو التالي:

خصائص أموال الزكاة (الوعاء):

تتميز أموال الزكاة بخصائص معينة، أبرزها:

(أ) الملكية التامة: من الشروط الواجب توفرها في مال الزكاة أن يكون مملوكا ملكية تامة للمكلف، ومعني تمام الملك: أن يكون المال بيده، ولم يتعلق به حق غيره، وأن يتصرف فيها باختياره، وأن تكون فوائد حاصلة له وبناء علي هذا لا تجب الزكاة في الأموال العامة، والأموال الموقوفة علي جهة عامة كالفقراء، والأموال المحرمة كأموال المظالم المغصوبة

والمسروقة والفوائد الربوية ونحوها، ولذا قيل: لا تجب الزكاة علي من عليه دين يستغرق النصاب أو ينقصه، كما لا تجب علي من له دين غير مرجو الأداء.

(ب) النماء:فالملاحظ أن الزكاة لا تجب إلا في أموال نامية.والمقصود بنماء المال هنا: أن يكون نفسه نماء (أي دخلا وإيراد جديدا)، مثل الزروع والثمار، أو أن يكون ثروة تنمو فعلا مثل الأنعام، أو ثروة قابلة للنمو (أي نامية حكماً)، مثل النقود، ويعتبر نماء المال دليلاً علي فضله عن الحاجات الأصلية لمالكه.

(ج) بلوغ النصاب: النصاب هو المقدار المحدد شرعاً الذي إذا بلغه المال وجبت فيه الزكاة، فنصاب الإبل خمس، والبقر ثلاثون، والغنم أربعون، ونصاب النقود الفضية مائتا درهم، ونصاب النقود الذهبية عشرون ديناراً، ونصاب الزروع والثمار خمسة أوسق، ونصاب عروض التجارة والمعدن هو نصاب النقود وقيل: لا يعتبر للمعدن نصاب، وقيل: نصاب المستغلات هو نصاب النقود.

(د) التنوع:فأموال الزكاة التي سبق ذكرها يمكن تقسيمها إلي أنواع مختلفة باستخدام أكثر من معيار:

الأول: فتنقسم من حيث وعاؤها إلي ثروات (أرصدة) ودخول (تدفقات) فمن الثروات التي تجب فيا الزكاة: الأنعام، والنقود، وعروض التجارة، ويشترط لوجوب الزكاة في هذه الأموال أن يمضي حول كامل علي ملك النصاب المحدد لكل منها، ومن الدخول: الزروع، والثمار، والمعادن، وهذه الأموال لا يشترط فيها الحول،بل تجب فيها الزكاة عند تحققها. أما المستغلات فيمكن أن تصنف تحت أحد هذين النوعين بحسب الآراء التي قال بها الموجبون لزكاتها، فتعتبر من الدخول علي رأي من يقيسها علي زكاة الزروع والثمار، وتعتبر من الثروات علي رأي من يقيسها علي عروض التجارة.

الثاني: وتنقسم من حيث القطاعات الاقتصادية التي توجد فيها إلي أموال توجد في أحد القطاعات التالية: الرعي، والزراعة، والتجارة، والمناجم، وهذه الأموال هي علي التوالي: بهيمة الأنعام، والزروع والثمار، وعروض التجارة والمعادن. وفي حالة الأخذ برأي من يوجب الزكاة في المستغلات، فإن أموال الزكاة في هذه الحالة يمكن أن توجد في جميع القطاعات الاقتصادية في الوقت الحاضر، بما فيها القطاع الصناعي.

الثالث: وتنقسم من حيث ظهورها إلي أموال ظاهرة وهي التي يمكن لغير مالكها معرفتها وإحصاؤها، مثل الأنعام والزروع والثمار، وأموال باطنه وهي التي لا يمكن لغير مالكها معرفتها وإحصاؤها، مثل النقود.

خصائص تحصيل الزكاة (الجباية):

يقصد بتحصيل الزكاة هنا: جميع الإجراءات المتعلقة بإخراج الزكاة من مال المكلف، وفيما يلي أهم الخصائص الاقتصادية لهذه الإجراءات، والمتعلقة بكل منها من: معدل الزكاة، ووقت وجوبها، ونوع تحصيلها:

(١) تراوح معدل الزكاة بين ٢,٥% و١٠% من وعاء الزكاة: فمعدل زكاة الأنعام، تقريباً. والنقود والحلي وعروض التجارة وما قيس عليها ٢.٥% من وعاء الزكاة في هذه الأموال وهو مجموع الثروة وما قدره من دخل، ومعدل زكاة الزروع والثمار وما قيس عليها هو ٥% أو ١٠% حسب الكلفة، ومعدل زكاة المعادن هو ٢.٥% من وعاء هذه الأموال وهو الدخل،ومعدل الواجب في المستغلات كما تقدم هو ٢.٥% من رأس المال والربح عند قياسها علي زكاة عروض التجارة، أو ٥% من إجمالي الربح أو ١٠% من صافي الربح عند قياسها علي زكاة الزروع والثمار، ومعدل الواجب في الركائز ٢٠%، لكن مصرفه عند الجمهور مصرف الفيء.

كما تتميز معدلات الزكاة بكونها نسبية، والمعدل النسبي هو المعدل المحدد بنسبة مئوية ثابتة لا تتغير مع تغير الوعاء بالزيادة أو النقصان، وهذا واضح في معدل زكاة النقود وعروض التجارة والزروع والثمار والمعادن كما تقدم. أما زكاة الأنعام فنسبية معدلها تقريبي، ذلك أن وعاؤها يتكون من وحدات غير متجانسة ولا تقبل التجزئة فناسبها التقريب بخلاف وعاء غيرها.

(٢) الدورية والفورية في التحصيل: التحصيل الدوري هو الذي يتكرر خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة، ويعتبر تحصيل الزكاة دورياً لأنها تؤخذ من الأموال الحولية كل سنة إذا توفرت فيها شروط الزكاة، ولأن أغلب أموال الزكاة التي لا يشترط لها الحول تتميز عادة بدورية إنتاجها وإيرادها مثل الزروع والثمار والمستغلات.

كما يعتبر تحصيل الزكاة فوريا، لأنها تجب علي الفور، فإذا وجبت الزكاة في مال، وجب علي مالكه أخرج زكاته فورا لصندوق الزكاة أو المستحقين.

والملاحظ أن مقدار الزكاة المحصل يكون من عين المال الذي وجبت فيه، كما هو الحال في زكاة الأنعام والزروع والثمار، أو يكون من قيمته كما في عروض التجارة، كما يلاحظ أن الازدواج (وهو الثني) ممتنع في الزكاة، فلا يجوز إيجاب الزكاة مرتين علي مال واحد بسبب واحد.

رابعاً: العوامل المؤثرة على موارد الزكاة:

تؤثر عوامل على حجم موارد الزكاة في المجتمعات الإسلامية من أبرزها:

العامل الأول: المدرسة الفقهية:

تختلف الآراء الفقهية في تطبيق شروط وجوب الزكاة علي الموارد الاقتصادية, خاصة المعاصرة, وسيادة مدرسة فقهية في المجتمع, يجعل أخذ الزكاة من مورد معين من موارد الاقتصاد, مصدر لزيادة موارد الزكاة, إذا تطابقت رؤية الدولة مع المجتمع, والعكس صحيح.

العامل الثاني: - هيكل توزيع الأموال في المجتمع:

يودي التطبيق السليم لتعليمات الإسلام في المجتمع إعادة توزيع هيكل الأموال في المجتمع إلي:

١ – **أموال الاستثمار:** يتمتع الإسلام في أن دائرة الحلال والحرام تعمل بتوازن يؤدي إلي تقليل أثر الحرام من خلال النموذج الحلال مما يفيد الفرد والمجتمع, لان الحرام يضر المجتمع في المدى القصير والطويل, ويفيد الفرد في المدى القصير ويلحق به الضرر في المدى الطويل, لذا فتح الإسلام المجال أمام الأموال لزيادة الفائدة منها للجميع من خلال الاستثمار المباشر, والمشاركة والمضاربة, وغيرها من صيغ الاستثمار.

٢- **أموال التمويل:** قدم الإسلام صور من أجل الاستفادة من الأموال دون الدخول في تمويل الربا, والحصول علي عائد من خلال توفير الأموال للغير من الاستفادة منها في صيغ منها: المرابحة, وبيع السلم وغيرها من صيغ التمويل الإسلامية.

٣ – **أموال الدعم الاجتماعي:**يسعى بعض المسلمون إلي الاستفادة من ثواب الله في الآخرة, من خلال توجيه أموالهم إلي: الوقف والقرض الحسن والصدقات الاختيارية والهدايا وغيرها.

٤ – **أموال المساهمة الإجبارية:** تذهب بعض الأموال إلي دعم المساهمة الإجبارية للمسلم داخل العائلة, نجد الميراث, وفي المجتمع الزكاة.

العامل الثالث: تلازم إيتاء الزكاة وتحريم الربا:

تلازم إيتاء الزكاة وتحريم الربا, يعني حدوث الأمرين معاً في المجتمع, يؤدى تلازم إيتاء الزكاة وتحريم الربا إلي تقسيم الأشخاص إلي فئات, مما يتطلب عمل تدابير معينة تحقق أقصي درجات الاستفادة من هذا التقسيم كما يظهر في الآتي:

أولاً:إيتاء الزكاة وتقسيم الأشخاص:

تحدد شروط الزكاة هيكل الأموال كما سبق, وفي نفس الوقت تؤدى إلي تقسيم الأشخاص إلي فئات علي النحو التالي:

الفئة الأولي: دافع الزكاة, وهو الشخص الذي يدفع الزكاة, ويحدد الإسلام له مستوي من المعيشة فوق مرتبة الكفاية.

الفئة الثانية:مستحق الزكاة, وهو الشخص الذي تدفع له الزكاة, وتحقق الزكاة ثماني أهداف تهم المجتمع, وهي: الفقر والمسكنة والعاملين علي جمع وتوزيعها, والمؤلفة قلوبهم, وتحرير العبيد, الغارمين, وبن السبيل, وفي سبيل الله

الفئة الثالثة: في مستوى الكفاية, وماله ليس فيه زكاة.

ثانياً: تحريم الربا وتقسيم الأشخاص:

قبل تحريم الربا كان الأشخاص تنقسم إلي قسمين: - الأول من لديه المال, والثاني المحروم من المال, ويحتاج إليه لأمور المعيشة, ويستغل صاحب المال حاجته, ويقرضه المال بشروط مع التأكيد علي الزيادة (الربا).

بعد تحريم الربا, وشيوع بقية قيم الاقتصاد الإسلامي, تم إعادة تقسيم الأشخاص علي الآتي:

- **القسم الأول:** يمتلك الأموال مع القدرة علي زيادتها من خلال الاقتصاد الحقيقي بعيداً عن الربا.
- **القسم الثاني:**يمتلك الأموال ولا يستطيع زيادتها, ويحتاج إلي الآخرين لزيادتها.
- **القسم الثالث:** محروم من الأموال, ولديه القدرة علي العمل وترجمة الأفكار لمشاريع, فيتعاون مع القسم الثاني من اجل تحقيق المصلحة المشتركة للطرفين وللمجتمع.
- **القسم الرابع:** محروم من الأموال والقدرة علي العمل.

ثالثاً: تلازم إيتاء الزكاة وتحريم الربا وتقسيم الأشخاص:

يؤدي تلازم إيتاء الزكاة وتحريم الربا في المجتمع, إلي تقسيم الأشخاص إلي:

١. أشخاص لديهم الأموال والقدرة علي زيادتهم, ويشاركوا في دفع الزكاة في المجتمع المسلم, ومعالجة معوقات المجتمع (الفقر, المسكنة, العمل, العبودية, انسجام غير المسلم , فاقد أمواله للمجتمع, والمسافر المنقطع, وفي السبيل).
٢. أشخاص لديهم الأموال, وليس لهم القدرة علي زيادتها.
٣. أشخاص محرمون من الأموال ولديهم القدرة علي العمل والإبداع, ولا يستطيعون دفع الزكاة, ولا تدفع لهم الزكاة, ومع التنسيق مع الفئة السابقة, يحدث التكامل بما يحقق أهدافهم, ومصلحة المجتمع, ويزداد عددية دافعي الزكاة في المجتمع.
٤. أشخاص محرمون من الأموال, والقدرة علي العمل والإبداع.

والتلازم يساعد في زيادة موارد الزكاة من خلال توسيع دائرة الإنتاج الحلال, وبالتالي زيادة وعاء الزكاة.

العامل الرابع: تنمية قدسية العمل:

تنمية شعور أهمية العمل في الإسلام, يساهم في غرس قدسية العمل وتحويله إلي عبادة, مما يؤثر في زيادة الناتج القومي, وبالتالي زيادة موارد الزكاة.

العامل الخامس: التهرب الزكوي:

يقصد بالتهرب الزكوي: قيام المكلف بالتخلص من أداء كل أو بعض من مقدار الزكاة بعد وجوبها بقليل مستعيناً في ذلك بوسائل التحايل المختلفة , وهو يؤدي إلى نقص حصيلة الزكاة, وبالتالي تقليل موارد الزكاة.

بالتالي نجد انه توجد علاقة قوية بين الناتج المحلي الإجمالي والزكاة، ومنها تم استنباط مؤشرات حساسية حصيلة الزكاة في السودان بعد الاطلاع على الجدول التالي:

المبحث الثاني
نمذجة موارد الزكاة

(١-١) تعريف ومكونات النموذج:

(١-١-١) تعريف النموذج الاقتصادي:-

يعرف النموذج الاقتصادي علي انه مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي تصاغ عادة بصيغ رياضية لتوضيح سلوكية أو مكانيكية هذه العلاقات.ويهدف النموذج الاقتصادي إلى تبسيط الواقع من خلال بناء نموذج لا يحتوي علي جميع تفاصيل الظاهرة الاقتصادية المراد دراستها بل يتضمن العلاقات الاساسيه بها, ويستخدم النموذج الاقتصادي كادأة في عملية التنبوء وتقييم السياسات الاقتصادية القائمة أو المقترحة ثم استخدامها في عملية تحليل الهيكل الاقتصادي.

وهنالك عدة خصائص يجب أن تتوفر في أي نموذج اقتصادي نجد من اهمها:

١/ مطابقته للنظرية الاقتصادية بحيث يصف الظاهرة الاقتصادية بشكل صحيح

٢/ قدرته علي توضيح المشاهدات الواقعية بحيث يكون متناسقا" مع المسلك الفعلي للمتغيرات الاقتصادية التي تحدد العلاقة بين هذه المتغيرات.

٣/دقته في تقدير المعلمات وتأتى هذه الدقة من اتصاف هذه التقديرات بصفات مرغوبة من خاصية عدم التحيز والكفاءة والكفاية والاتساق.

٤/ قدرة النموذج الاقتصادي علي التنبوء بحيث يعطي تنبؤات مرضية للقيم المستقبلية للمتغيرات التابعة.

٥/ خاصية البساطة فالنموذج الاقتصادي يجب أن يبرز العلاقات الاقتصادية بأقصى حد ممكن من البساطة فكلما قل عدد المعادلات وكان شكلها الرياضي ابسط يكون النموذج الاقتصادي افضل من غيره،شريطة أن لا يكون علي حساب الدقة في التقدير.

(١-١-٢) مكونات بناء النموذج الاقتصادي:

يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة العلاقات الاقتصادية أو المعادلات وتسمي هذه المعادلات التي يتضمنها النموذج بالمعادلات الهيكلية وذلك لأنها توضح الهيكل الأساسي للنموذج المراد بناءه.وتتكون المعادلات الهيكلية للنموذج الاقتصادي من المعادلات التالية:

(أ) المعادلات التعريفية*(Definitional equations):*

هي متطابقات توضح قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة متطابقة مثال لذالك:$Y=C+S$

(ب) المعادلات السلوكية *(Behavioral Equations)*:

هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية للمتغيرات الاقتصادية في النموذج ٠ويمكن التعبير عنها بدالة ذات متغير تابع ومتغير مستقل أو أكثر ٠مثال على ذلك دالة الاستهلاك:

$$C=a+bx+u$$

(ج) المعادلات الفنية *(Technical Equations)*

تهتم المعادلات الفنية بتوضيح طبيعة العلاقة بين مستوي الإنتاج من سلعة معينة وبين مدخلات الإنتاج وهي علاقة فنية توضح الكيفية التي يمكن أن يتحقق بها الناتج بإتباع أسلوب معين من أساليب الإنتاج. ومثال لذلك دالة إنتاج كوب -دجولاس.

$$A\ b$$

$$Y=AL+K$$

(٣-١) توصيف نموذج البحث القياسي:

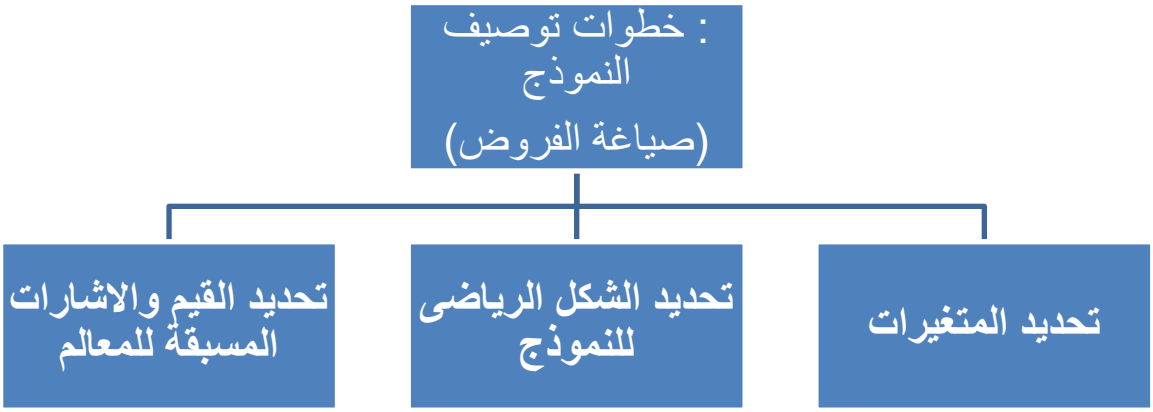

تعتبر الخطوة الأولي والأساسية التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي والذي يود دراسة ظاهرة اقتصادية معينة.

وهي تعني التعبير عن الظاهرة في صياغ رياضي وذلك لعكس العلاقات المختلفة ويطلق علي هذه المرحلة علي المستوي الأكاديمي بمرحلة صياغة الفرضيات وهي تشتمل علي الخطوات التالية:

١/تحديد متغيرات النموذج.

٢/تحديد الشكل الرياضي للنموذج.

٣/تحديد القيم والإشارات المسبقة للمعالم.

وفيما يلي دراسة توضيحية لهذه الخطوات:

أولا: متغيرات النموذج:

يمكن للباحث إن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال عدة مصادر:

١/مصادر النظرية الاقتصادية.

٢/المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة.

٣/ المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.

فعلي سبيل المثال إذا أراد باحث إن يضع نموذجا" للطلب علي سلعة السيارات – النظرية الاقتصادية توضح إن الطلب يتحدد بسعر السلعة وأسعار السلع الأخرى (البديلة والمكملة) والدخل, وبجانب ذلك يمكن معرفة متغيرات تفسيرية أخري تؤثر في الطلب من خلال المعلومات المتاحة من الدراسات القياسية السابقة التي أجريت في مجال الطلب علي السيارات وفي هذا الصدد نجد إن الدراسات القياسية التي تمت في مجال الطلب أثبتت إن مستوي الدخل المحقق في فترة سابقة يؤثر علي الطلب في الفترة الحالية وكذلك الإنفاق الحكومي وتوزيع الدخل... وبالإضافة إلي ذلك يمكن تحديد متغيرات تفسيرية أخري تؤثر في الطلب علي السلعة محل البحث (السيارات) من خلال المعلومات الخاصة المتاحة عن هذه السلعة مثل عدد الكيلومترات من الطرق المرصوفة للفرد ومعدل التعريفة الجمركية علي واردات السيارات.

ولكن وعلي الرغم من ذلك فأنه لا يمكن بوجه عام إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر علي الظاهرة محل البحث في النموذج وذلك لصعوبات كثيرة أهمها عدم توافر بيانات عن بعض المتغيرات أو لصعوبة القياس ولذلك عاده ما يتم الاقتصار فقط علي عدد منها وهي المتغيرات الأكثر أهمية.

وحسب التقسيمات العلمية السائدة يتم تقسيم متغيرات النماذج إلي نوعين من المتغيرات:

١/متغيرات داخلية *(Endogenous Variables)*:

وهي المتغيرات التي تتحدد اختلافاتها عن طريق النموذج الاقتصادي قيد البحث بمعني إن اختلافات المتغيرات الداخلية تتحدد بعد معرفة قيم معالم النموذج وقيم المتغيرات الأخرى.

٢/ متغيرات محددة مسبقاً *(Predetermined Variables)*:

وهي متغيرات تتحدد قيمها بعوامل خارجة عن النموذج وتنقسم إلي نوعين

أ/ متغيرات خارجية (***Exogenous Variables***):

ب/ متغيرات ذات فترة إبطاء (***lagged Variables***) مثل الدخل القومي في الفترة السابقة.

وعند صياغة النماذج القياسية عادة ما يطرح هذا التساؤل هل القياس يتم بنظرية أم بدون نظرية.

يعتقد البعض طالما إن مهمة الاقتصاد القياسي تتلخص في قياس العلاقات الاقتصادية بهدف اختبارها فان القياس لا يمكن إن يتم الأبناء علي نظرية لان النظرية هي التي تقدم

العلاقات التي يمكن قياسها ووفقاً لهذا الرأي فأنه لا يوجد هنالك قياس بدون نظرية ومن ثم فان مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل مهمة الاقتصاد القياسي ويعرف مؤيدو هذا الرأي بأصحاب مدخل الاستنباط أو القياس بنظرية.

ولكن هناك فريق أخر يري إن وجود نظرية ليس شرطاً ضرورياً حثي تتم عملية القياس. ولقد تعرض هذا الرأي لعدد من الانتقادات:-

١- في حين يوفر أسلوب القياس بنظرية الوقت عند القياس فان أسلوب القياس بدون نظرية يحتاج إلي جهد ووقت قبل إن يصل لغرض تفسير الظاهرة ففيها يجمع الباحث بيانات عن عدد كبير جداً من المتغيرات المستقلة التي يعتقد أنها تؤثر علي المتغير التابع وفي النهاية يستبعد المتغيرات ذات الأثر غير المعنوي.

٢- عملية القياس الإحصائي وحدها قد توصلنا إلي نتائج ليس لها أي مدلول، فوجود ارتباط قوي بين متغيرين لا يعني بالضرورة إن التغير في احدهما كان سبباً في تغير الأخر فلقد اتضح مثلاً إن معامل الارتباط بين عدد الأطفال وعدد نوع معين من الطيور التي تظهر في سماء نيويورك خلال فترة معينة كان موجبا وقريب من الواحد الصحيح وبالطبع فان هذا الارتباط ليس له مدلول ومعني ولا يعني إن احدهما سببا في الأخر.ولذلك يفضل علمياً وعملياً القياس وفقا لمنطوق النظرية.

ثانياً: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:

يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي أو غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة أو غير متجانسة من درجة معينة). فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي الدقيق للنموذج وإنما قد توضح في بعض الأحيان بعض المعلومات التي تفيد ولو لحد ما في تحديد بعض ملامح الشكل الرياضي للنموذج. ولذلك فان الباحثين يلجأون لبعض الأساليب التي تفيد في تحديد الشكل الرياضي الملائم نجد من أهمها:

١/ أسلوب الانتشار: حيث يقوم الباحث بجمع بيانات عن المتغيرات المختلفة التي يحتوي عليها النموذج ثم يقوم برصد هذه البيانات في شكل انتشار ذو محورين يتضمن المتغير التابع علي محور واحد المتغيرات المستقلة علي المحور الأخر ومن خلال معاينة شكل الانتشار يمكن الحكم مبدئياً علي نوع العلاقة هل هي خطية أم غير خطية وبناءاً علي ذلك يمكن للباحث اختيار الشكل الرياضي الملائم ولكن نجد مقدرة هذا الأسلوب محددة بمتغيرين فقط ولذلك لا يمكن استخدام هذا الأسلوب في حالة الانحدار الذي يشتمل علي أكثر من متغيرين.

٢/ أسلوب التجريب: وفقاً لهذا الأسلوب فان الباحث يقوم بتجريب الصيغ الرياضة المختلفة ثم يختار الصيغة التي تعطي نتائج أكثر من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية. ولا شك إن الخطأ في تحديد الشكل الرياضي الملائم للنموذج يترتب علية أخطاء فيما يتعلق

بقياس وتفسير الظاهرة محل البحث ولذلك يجب علي الباحث إن يسترشد بالعوامل والقواعد التالية عند تحديده للشكل الرياضي:

أ- درجة تعقيد الظاهرة: فكلما كانت الظاهرة معقدة وكانت المتغيرات التي تؤثر فيها متعددة كلما كان من الأفضل استخدام نموذج ذو معادلات متعددة (نموذج معادلات أنية) حتي يأخذ هذه العلاقات المتشابكة في الحسبان.

ب- الهدف من تقديرا لنموذج: فهنالك بعض المتغيرات يمكن إسقاطها لعدم أهميتها بالنسبة لبعض الأهداف في حين يتعين إدراجها في النموذج في حالة بعض الأهداف الأخرى.

ج- مدي توافر البيانات: فقد يضطر الباحث إلي إسقاط بعض العلاقات من النموذج نظراً لعدم توافر بيانات عنها أو نتيجة لعدم إمكانية قياسها.

ثالثاً: الإشارات المسبقة للمعالم:-

وفي هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات النموذج بناءاً علي ما تقدمة النظرية الاقتصادية أو المصادر السابقة من معلومات فإذا افترضنا مثلاً إن دالة الطلب علي احدي السلع معطاة بالمعادلة التالية:-

$$Q_d = b_0 + b_1 p_1 + b_2 p_2 + b_3 y_3 + U$$

حيث يمثل سعر السلعة وأسعار السلع الأخرى ودخل المستهلك فأنه من الممكن إن نتوقع إشارات المعلمات وفقاً لما هو متاح من معلومات النظرية الاقتصادية،حيث يتوقع إن تكون قيمة (b_1) سالبة وفقا لقانون الطلب الذي يوضح إن العلاقة بين الكمية المطلوبة وسعر السلعة علاقة عكسية. ومن المتوقع إن تكون قيمة (b_2)موجبة إذا كانت السلعتين بديلتين وسالبة إذا كانت السلعتين مكملتين ومن المتوقع إن تكون قيمة (b_3) موجبة إذا كانت السلعة محل البحث عادية وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

أنواع البيانات المستخدمة في النماذج القياسية

يمكن تقسيم البيانات المستخدمة في النماذج القياسية إلى:

١) **بيانات عرضية**:

وهي تقوم على العينة العشوائية لمجموعة من الوحدات خلال فترة زمنية قصيرة (الزمن ثابت والمشاهدات متغيرة) .

٢) **بيانات سلاسل الزمنية** :

و هي تقوم علي بيانات وحدة واحدة عبر الزمن (المشاهدات ثابتة والزمن متغير) ويراعي فيها ترتيب المشاهدات علي العكس من البيانات العرضية .

تنقسم النماذج القياسية القائمة على بيانات السلاسل الزمنية إلى:

أ- نماذج ساكنة ***Static models:*** وهي تقوم افتراض أن التغير الذي يحدث في المتغير التابع يكون متزامن مع التغير الذي يحدث في المتغير او المتغيرات المستقلة، بمعنى أن استجابة (Y) تكون لحظية للتغير الذي يحدث في (X)، مثلا الدالة:

$$y_t = f(X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}, \dots, X_{kt}, \mu_t)$$

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \beta_3 x_{3t} + \cdots + \beta_k x_{kt} + \mu_t$$

ب- نماذج حركية ***Dynamics models:*** وهي تقوم على افتراض أن استجابة (y_t) بالنسبة إلى (x_t) لا تكون لحظية فقط بل أن (y_t) تتأثر بالقيم السابقة إلى(x_t) , وهذا يرجع إلي أسباب فنية و مؤسسية و نفسية.

في حالة أن (y_t) تعتمد علي قيم (x_t) الحالية و السابقة إضافة إلي قيم (y_t) السابقة يسمي النموذج بنموذج الانحدار الذاتي موزع التباطؤ ***Autoregressive distributed lag (ARDL) model***

الفصل الثالث

تطور جباية موارد الزكاة في السودان

❁ المبحث الأول: تطور موارد الزكاة في السودان

❁ المبحث الثاني: التحليل الوصفي لموارد لزكاة في السودان

المبحث الأول
تطور موارد الزكاة في السودان

بدأ تطبيق الزكاة في السودان منذ بداية دخول الإسلام في السودان, واستمر التطبيق مروراً بملكة السلطنة الزرقاء, وفترة الحكم التركي, ثم دولة المهدية, والحكم المصري الإنجليزي, والحكم الوطني حتى الآن.

نلاحظ انعدام بيانات موارد الزكاة في السودان عدا فترة الدولة المهدية والفترة من ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ م وحتى ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٧ م, ونلخص تطبيق موارد الزكاة في الدولة المهدية, على النحو التالي:

أولاً: أدارة موارد الزكاة:

اعتمدت دولة المهدية على النظام الإداري المركزي في إدارة السودان, وبالرغم من وجود المركزية الشديدة للإدارة المالية فقد برز نشاط إدارتين رئيستين هما:

١. إدارة بيت الأمانة.
٢. بيت مال الخمس.

ويحتوى بيت المال عدة مكاتب ومنها: مكتب خدمة مراقبة إيرادات بيت المال, وبه عدد من الكتاب: كاتب إيرادات الزكوات وكاتب إيرادات المحال التجارية وكاتب إيرادات مبيعات المواشي, واستمرت إدارة موارد الزكاة تحت مسمي كاتب إيرادات الزكوات منذ بداية العهد المهدي ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٢ م وحتى نهايته ١٣١٦ هـ - ١٨٩٨ م.

ثانياً: المدرسة الفقهية لموارد الزكاة:

تستند تجربة دولة المهدية على إلزامية تحصيل وتوزيع الزكاة. وتتبع نظام القيد المكاني في جباية وتوزيع الزكاة (مدرسة الإمام مالك).

ثالثاً: أهم موارد الزكاة:

تنوعت موارد الزكاة في دولة المهدية. وكانت علي النحو التالي:

١. زكاة الأطيان.
٢. زكاة الأبدان.
٣. زكاة النخيل.
٤. زكاة المواشي.
٥. زكاة النقدية.

رابعاً: طرق تقدير وتحصيل موارد الزكاة:

كانت حسابات بيت المال في الدولة المهدية تسجل في شكل إشارات متعارف عليها توضح الكمية والقيمة, وذلك لتحقيق قدر من السرية, مما جعل من الصعب معرفة طرق تقدير وتحصيل موارد الزكاة في تلك الفترة.

المبحث الأول: تطور تطبيقات موارد الزكاة في السودان:

يتناول المبحث تطور تطبيقات موارد الزكاة في السودان على النحو التالي:

المرحلة الأولى: ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ ------- ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م:

بعد انتهاء دولة المهدية أقتصر أداء جمع وتوزيع الزكاة على الأفراد دون وجود جهة تنظم ذلك, حتى صدور قانون صندوق الزكاة عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م ونص القانون علي إنشاء صندوق طوعي للزكاة يقوم بتنظيم ومباشرة جمع الزكاة الفرضية وقبول الصدقات التطوعية وصرفها في وجوهها الشرعية علي سبيل التطوع لا الإلزام.

أولاً:إدارة موارد الزكاة:

تكونت إدارة الصندوق من لجنتين متخصصتين احدهما لجمع الزكاة والثانية للإعلام, تقوم لجنة جمع الزكاة, بجمع الزكاة عن طريق الاتصالات الشخصية المباشرة وغير المباشرة, بالخيريين من رجال المال والأعمال,كما تقوم اللجنة بدعوة المؤسسات المختلفة لدعم الصندوق.

ثانياً: المدرسة الفقهية لموارد الزكاة:

ترك أمور جمع الزكاة للفرد, جعل من الصعب معرفة المدرسة الفقهية لطبيعة موارد الزكاة, ولكن نجد إن القانون أجاز استثمار موارد الزكاة في المشاريع الإنتاجية ذات العائد المضمون والتي تدر دخلاً لصالح الفقراء والمساكين.

ثالثاً: أهم موارد الزكاة:

لم تظهر بيانات الفترة نوعية موارد الزكاة, ولكنها ظهرت في شكل نقود.

رابعاً: طرق تقدير وتحصيل موارد الزكاة:

اعتمد جمع الزكاة علي الدفع الاختياري ووضع الحصيلة في الصندوق.

خامساً: معوقات تقدير وتحصيل موارد الزكاة:

١ –عنصر الاختيار الطوعي جعل من الصعب معرفة موارد الزكاة.

٢ – قلة عددية لجنة جمع الزكاة (عشرة أشخاص)

٣ – ضعف الميزانية لسد متطلبات جمع وحصر الزكاة.

٤ – أقتصر تطبيق الصندوق علي ولاية الخرطوم فقط.

٥ – عدم دفع رواتب للجنة جمع الزكاة (العاملين عليها)

المرحلة الثانية: - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ ------- ١٤٠٩ هـ ١٩٨٩ م:

بعد تفشت ثقافة الزكاة بين أفراد المجتمع السوداني, وملاحظة ضعف حصيلة الزكاة, صدر قانون الزكاة والضرائب لسنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م, ومن أبرز سماته: - ولاية الدولة على الزكاة وفرض ضريبة تكافل على غير المسلمين وإلغاء عدد من قوانين الضرائب وازدواجية العمل بين الزكاة والضرائب تبعية الزكاة لرئاسة الجمهورية.

- أولاً:إدارة موارد الزكاة:حدد القانون من له إدارة جمع وإدارة وتوزيع الزكاة (العاملون عليها).
- ثانياً: المدرسة الفقهية لموارد الزكاة:
- ثالثاً: أهم موارد الزكاة:أتت موارد الزكاة في السودان على النحو التالي:

١ –النقود والذهب والفضة.

٢-عروض التجارة.

٣- المستغلات والمال المستفاد.

٤ – الديون المرجو تحصيلها.

٥ – المعادن.

٦- الزروع.

٧ –الأنعام.

٨- الموظفين.

٩ – الأعمال الحر والحرف.

١٠ – أموال السودانيين الموجودة بالخارج.

١١ –الأموال غير الظاهرة.

١٢- البنوك وشركات التأمين.

- رابعاً: طرق تقدير وتحصيل موارد الزكاة :
- خامساً: - معوقات تقدير وتحصيل موارد الزكاة:

١- إلغاء معظم الضرائب.

٢- ازدواجية العمل بديوان الزكاة والضرائب.

٣ – قلة القوى البشرية والمالية.

المرحلة الثالثة : - ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ ------- ١٤٢١ هـ ٢٠٠٠ م

بعد نجاح صندوق الزكاة في إحياء التعامل مع الزكاة, وفرض ولاية الزكاة من خلال ديوان الزكاة والضرائب, كان لابد من فصل الزكاة من الضرائب, وكان قانون الزكاة لسنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م وسد الثغرات التي لازمت التطبيق, فكان قانون الزكاة لسنة ١٤١٠ هـ -

١٩٩٠ م, ومن ابرز سمات القانون: إلزامية الزكاة, وفصل الزكاة عن الضرائب, وقيام الأجهزة الرقابية والمساعدة لديوان الزكاة, وتبعية الديوان لوزارة الرعاية الاجتماعية, بدلاً عن وزارة المالية, التوسع في مفهوم المال الخاضع للزكاة,وجواز استثمار أموال الزكاة, البعد الخارجي للزكاة, واعتبار أموال الزكاة أموال عامة, و ربط منح المستندات بالزكاة, وزكاة الأموال غير الظاهرة, انتشار الزكاة في الولايات

- أولاً:إدارة موارد الزكاة:

- ثانياً:المدرسة الفقهية لموارد الزكاة:

تنوع الاعتماد على أكثر من مدرسة فقهية

- ثالثاً: - أهم موارد الزكاة:

١. النقود والذهب والفضة.
٢. عروض التجارة.
٣. المستغلات والأموال النامية.
٤. الدين.
٥. المعادن.
٦. الزروع.
٧. الأنعام.
٨. الركاز.
٩. الفطر.
١٠. الأموال غير الظاهرة.

- رابعاً: طرق تقدير وتحصيل موارد الزكاة :
- خامسا:معوقات تقدير وتحصيل موارد الزكاة:

المرحلة الرابعة : - ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م ------- ١٤٣٧ هـ ٢٠١٦ م:

بعد فصل الزكاة عن الضرائب, وسد ثغرات التطبيق, ظهرت الحاجة إلى المراجعة والتقويم, واحتاج الأمر إلى تشريع, مما ترتب عليه صدور قانون الزكاة لسنة ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م, ومن سماته: - إحكام الصياغة القانونية, عدم تغيير الخيارات الفقهية ولكن معالجة مشكلات التطبيق, خصم النفقات والديون الزراعية, إدخال الأموال المستجدة في وعاء الزكاة, إسقاط نسبة الـ ٢٠%, عدم الأخذ بمبدأ استثمار أموال الزكاة, لم ينص على لجان الزكاة الشعبية.

- أولاً:إدارة موارد الزكاة:
- ثانياً: المدرسة الفقهية لموارد الزكاة:

❋ ثالثاً: هم موارد الزكاة:

من موارد الزكاة:

١. النقود والذهب والفضة.
٢. عروض التجارة.
٣. المستغلات.
٤. المال المستفاد.
٥. الرواتب والأجور والمكافآت والمعاشات.
٦. ارباح أصحاب المهن الحرة والحرف.
٧. المعادن.
٨. الزروع والثمار.
٩. الانعام.
١٠. الركاز.
١١. أموال السودانيين العاملين بخارج البلاد.
١٢. المال العام المستثمر.

خامسا : معوقات تقدير وتحصيل موارد الزكاة:

؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

المبحث الثاني
التحليل الوصفي لموارد الزكاة في السودان

تطورات موارد جباية الزكاة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦م):

استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي الوصفي وذلك من اجل وصف وتحليل تطورات موارد جباية الزكاة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦م) وذلك باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمدى لمعرفة أكبر واقل قيمة. وفيما يلي نتائج التحليل الوصفي لموارد الجباية .

أولاً: التحليل الإحصائي الوصفي لموارد الجباية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦م):

جدول رقم (٣) التحليل الإحصائي الوصفي لتطورات موارد الزكاة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦م)

موارد الزكاة	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
١/ الزروع	٦,٢٦٣,٨١٤	٨١٨٧.٧٧٩	٢٢,٥٦٥,١٠٠	١٧٩.٩٠٠
٢/ عروض التجارة	١,٤٢٣,٧٢٩	١٦٩٦.١٨٦	٤,٣٩٧,٢٠٠	٦٠٧,٠٠٠
٣/ المال المستفاد	٨١٢,٠٢٨	١٦٣٦.٠٨	٤,٥٠٠,٦٠٠	١٤,٢٠٠
٤/ الإنعام	٢٦٣,٢٨٥	٩١٠١.٦١٥	٢,٤٥٣,٤٠٠	٢,٨٠٠
٥/ المستغلات	٦٩٩,٢٥٧	٣٠٨.٩١٤	٨١٤,١٠٠	٩,٣٠٠
٦/ المهن الحرة	٢٧٦,١٤٢	٢٦٥.٥٥١	٦١,٦٠٠	٤٠٠
الإجمالي	٩,٥٥٣,٢٩١	١٢٦٠.٧٨٥	٣٤,٧٩١,٩٠٠	٢٧٦,٦٠٠

* المصدر: ديوان الزكاة، (عدة سنوات)، إدارة الإحصاء والمعلومات، السودان.

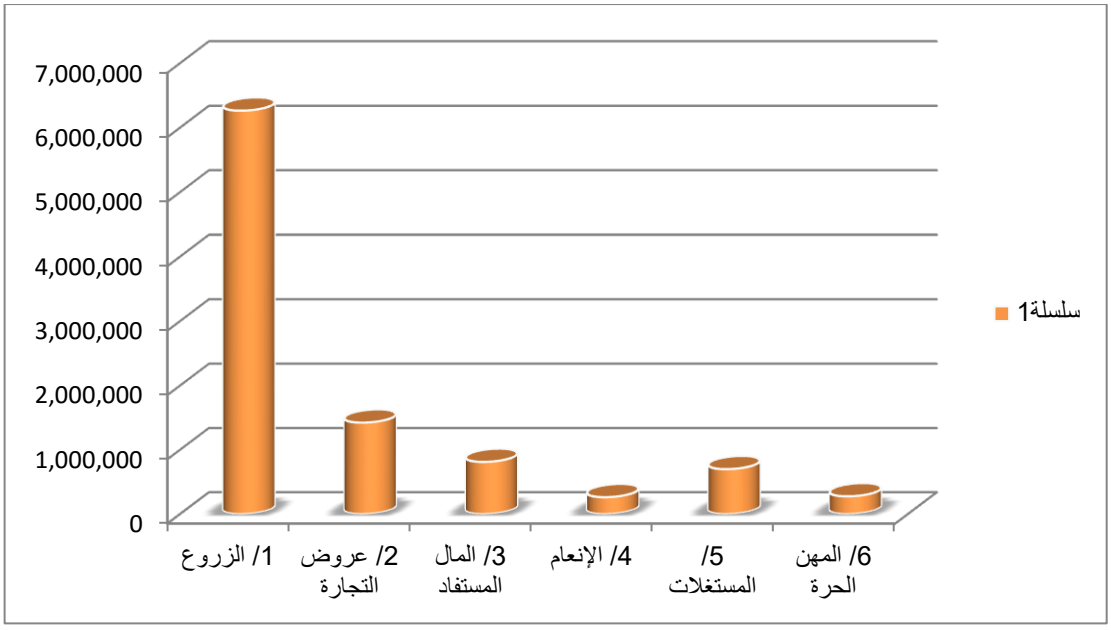

يتضح من الجدول والشكل أعلاه ما يلي :

(**١**). بلغ متوسط جباية الزروع خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩م) (٦,٢٦٣,٨١٤) بانحراف معياري (٨١٨٧.٧٧٩) و بحد أعلى مقداره (٢٢,٥٦٥,١٠٠) وذلك في عام ١٩٩٦م, وحد ادني مقداره (١٧٩,٩٠٠) في عام ١٩٩٠م.

(**٢**). بلغ متوسط جباية عروض التجارة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦م) (١,٤٢٣,٧٢٩) بانحراف معياري (١٦٩٦.١٨٦) و بحد أعلى مقداره (٤,٣٩٧,٢٠٠) وذلك في عام ١٩٩٦ م, وحد ادني مقداره (٦٠٧,٠٠٠) في عام ١٩٩٠م.

(**٣**). بلغ متوسط جباية المال المستفاد خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦م) (٨١٢,٠٢٨) بانحراف معياري (١٦٣٦.٠٨) و بحد أعلى مقداره (٤,٥٠٠,٦٠٠) وذلك في عام ١٩٩٠ م, وحد ادني مقداره (١٤,٢٠٠) في عام ١٩٩٦م.

(**٤**). بلغ متوسط جباية الإنعام خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦م) (٢٦٣,٢٨٥) بانحراف معياري (٩١٠١.٦١٥) و بحد أعلى مقداره (٢,٤٥٣,٤٠٠) وذلك في عام ١٩٩٦م, وحد ادني مقداره (٢,٨٠٠) في عام ١٩٩٠م.

(**٥**). بلغ متوسط جباية المستغلات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦م) (٦٩٩,٢٥٧) بانحراف معياري (٣٠٨.٩١٤) و بحد أعلى مقداره (٨١٤,١٠٠) وذلك في عام ١٩٩٦م, وحد ادني مقداره (٩,٣٠٠) في عام ١٩٩٠م.

(**٦**). بلغ متوسط جباية المهن الحرة خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦م) (٢٧٦,١٤٢) بانحراف معياري (٢٦٥.٥٥١) و بحد أعلى مقداره (٦١,٦٠٠) وذلك في عام ١٩٩٦ م, وحد ادني مقداره (٤٠٠) في عام ١٩٩٠م.

(**٧**). بلغ متوسط إجمالي موارد الجباية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦) (٩,٥٥٣,٢٩١) بانحراف معياري (١٢٦٠.٧٨٥) و بحد أعلى مقداره (٣٤,٧٩١,٩٠٠) وذلك في عام ١٩٩٦م, وحد ادني مقداره (٢٧٦,٦٠٠) في عام ١٩٩٦م.

ثانياً: التحليل الإحصائي الوصفي لموارد الجباية

خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣م)

جدول رقم (٤) التحليل الإحصائي الوصفي لتطورات موارد الزكاة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣)

موارد الزكاة	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
١/ الزروع	٥٦,٧٣٢,٢٩٠	١٢٦١٦.٥٣	٧٩,٨٢٥,٠٠٠	٤١,٠١٩,٠٠٠
٢/ عروض التجارة	٣٤,٥٥٤,٨٦٠	٢٠٠٣٤.٧٥	٦٩,٩٣٨,٠٠٠	١٢,٢٣٩,٠٠٠
٣/ المال المستفاد	١٧,٩١٢,٤٣٠	٤٠٥٥.٣٨	١٩,٤٩١,٠٠٠	١١,٠٧٠,٠٠٠
٤/ الإنعام	١٠,١٤٢,١٤٠	٣٨٠٧.٦	١٤,٢٥٤,٠٠٠	٥,٣٧٤,٠٠٠
٥/ المستغلات	٤,٢٥٦,٥٧١	٢٠٢٠.٧	٧,٤٨٩,٠٠٠	١,٩٠١,٠٠٠
٦/ المهن الحرة	٦٥٣,٤٢٨	٣٨٨.١٦٤	١٠٠٨٩,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠
الإجمالي	١٢٤,٣٩٥,٢٨٥	٤١,٣٣٨.١٤	١٩٢,٠٨٢,٠٠٠	٧١,٧٩٠,٠٠٠

❋ المصدر: ديوان الزكاة، (عدة سنوات)، إدارة الإحصاء والمعلومات، السودان.

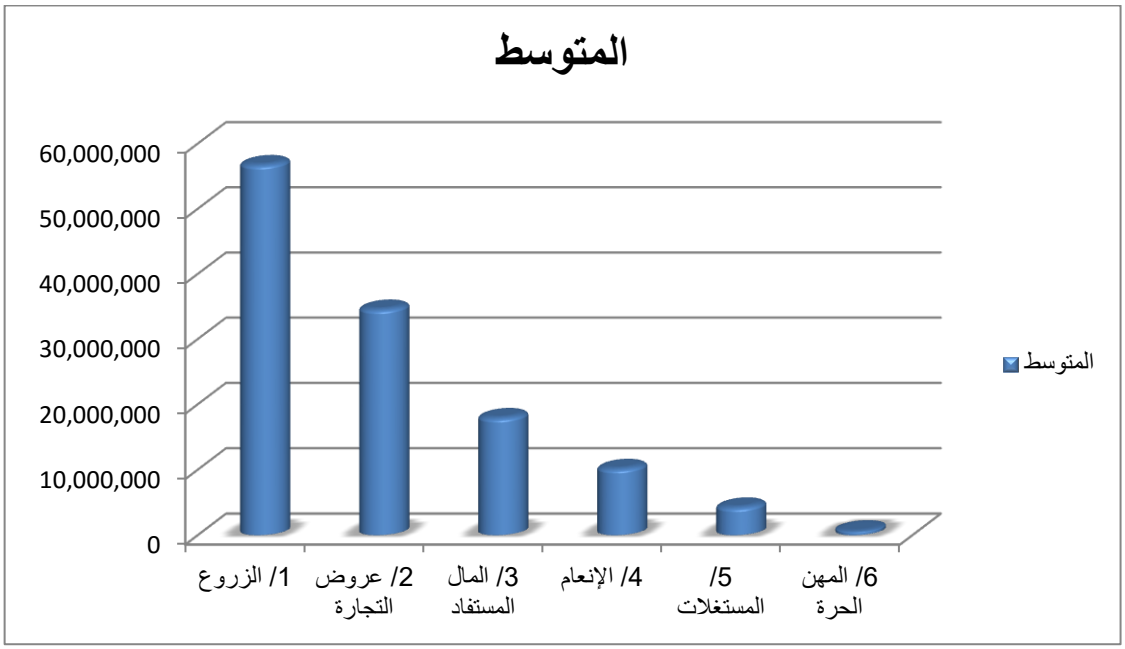

يتضح من الجدول والشكل أعلاه ما يلي :

(**١**) بلغ متوسط جباية الزروع خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣) (٥٦,٧٣٢,٢٩٠) بانحراف معياري (١٢٦١٦.٥٣) و بحد أعلى مقداره (٧٩,٨٢٥,٠٠٠) وذلك في عام ٢٠٠٣م, وحد ادني مقداره (٤١,٠١٩.٠٠٠) في عام ١٩٩٧م.

(**٢**) بلغ متوسط جباية عروض التجارة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) (٣٤,٥٥٤,٨٦٠) بانحراف معياري (٢٠٠٣٤.٧٥) و بحد أعلى مقداره (٦٩,٩٣٨,٠٠٠) وذلك في عام ٢٠٠٣م, وحد ادني مقداره (١٢,٢٣٩.٠٠٠) في عام ١٩٩٧م.

(**٣**)بلغ متوسط جباية المال المستفاد خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) (١٧,٩١٢,٤٣٠) بانحراف معياري (٤٠٥٥.٣٨) و بحد أعلى مقداره (١٩,٤٩١,٠٠٠) وذلك في عام ٢٠٠٣م, وحد ادني مقداره (١١,٠٧٠,٠٠٠) في عام ١٩٩٧م.

(**٤**) بلغ متوسط جباية الإنعام خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) (١٠,١٤٢,١٤٠) بانحراف معياري (٣٨٠٧.٦) و بحد أعلى مقداره (١٤,٢٥٤,٠٠٠) وذلك في عام٢٠٠٣م, وحد ادني مقداره (٥,٣٧٤,٠٠٠) في عام ١٩٩٧م.

(**٥**) بلغ متوسط جباية المستغلات خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) (٤,٢٥٦,٥٧١) بانحراف معياري (٢٠٢٠.٧م) و بحد أعلى مقداره (٧,٤٨٩,٠٠٠) وذلك في عام ٢٠٠٣م, وحد ادني مقداره (١,٩٠١,٠٠٠) في عام ١٩٩٧م.

(**٦**) بلغ متوسط جباية المهن الحرة خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) (٦٥٣,٤٢٨) بانحراف معياري (٣٨٨.١٦٤) و بحد أعلى مقداره (١.٠٨٩,٠٠٠) وذلك في عام ٢٠٠٣م, وحد ادني مقداره (١٨٧,٠٠٠) في عام ١٩٩٧م.

(**٧**) بلغ متوسط إجمالي موارد الجباية خلال الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣م) (١٢٤,٣٩٥,٢٨٥) بانحراف معياري (٤١,٣٣٨.١٤) و بحد أعلى مقداره (١٩٢,٠٨٢,٠٠٠) وذلك في عام ٢٠٠٣م, وحد ادني مقداره (٧١,٧٩٠,٠٠٠) في عام ١٩٩٧م.

ثالثاً: التحليل الإحصائي الوصفي لموارد الجباية

خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)

جدول رقم (٥)التحليل الإحصائي الوصفي لتطورات موارد الزكاة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)

موارد الزكاة	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
١/ الزروع	١٢٧,٧٦٢,٩٠٠	١٥٢٢٠.٤٤	١٥١,٣٦٢,٢٠٥	١٠٩,٠٩٠,٠٠٠
٢/ عروض التجارة	١٧٣,١٥٩.٠٠٠	٦٩٨٠١.٨٧	٢٧١,٨٤٩,٢١١	٨٤,٩٦٤,٠٠٠
٣/ المال المستفاد	١٩,٣٧٠.٠٠٠	٢٠٥٥.٢٥	٢٢,٦٦٣,٠٠٧	١٦.٤٧٨,٨٣٣
٤/ الإنعام	٢٢,٤٦٥.١٢٠	٣٧٣٨.٥	٢٧,٩٨٢,٥٤٩	١٥,٥٠١,٠٠٠
٥/ المستغلات	١٤,٥٠٦,١٦٠	٣٠٩٥.٣	١٩,١٧٩,٠٨٩	٨,٩٧٤,٠٠٠
٦/ المهن الحرة	٢,٦١١,٩٦٨	٨١٠٦.٧	٣,٧٣١,٥٩٢	١,٣١٥,٠٠٠
الإجمالي	٣٥٩,٨٨٣,٠٥٤	٩٢٣,٣٦٨.٥	٤٩٧,٤٤٠,١٢٧	٢٤١,٤١١,٠٠٠

❋ المصدر: ديوان الزكاة، (عدة سنوات)، إدارة الإحصاء والمعلومات، السودان.

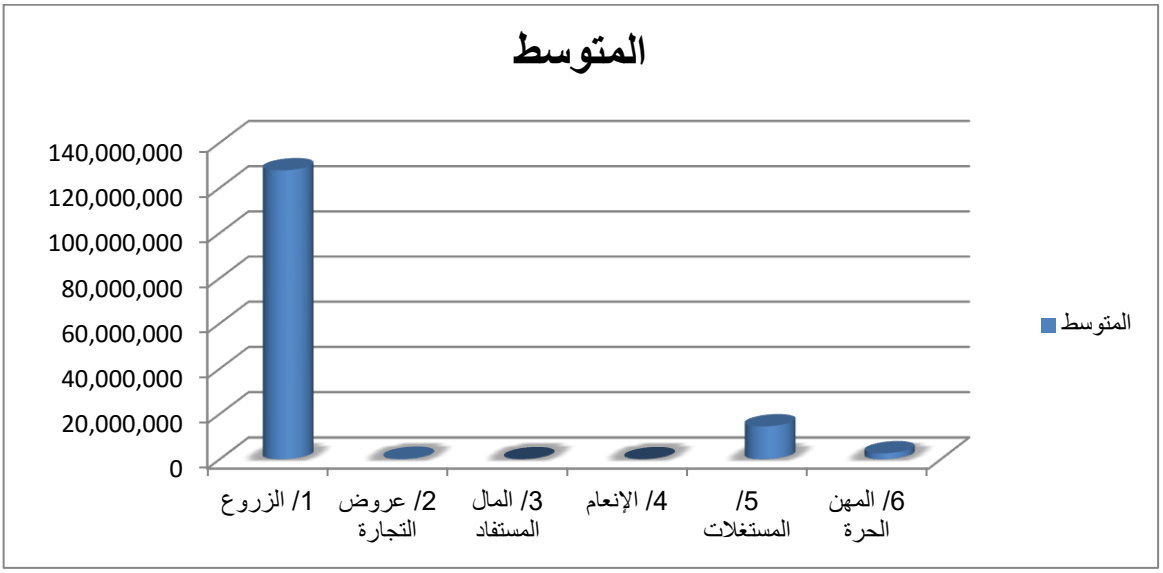

يتضح من الجدول والشكل أعلاه ما يلي :

(**١**) بلغ متوسط جباية الزروع خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠م) (١٢٧,٧٦٢,٩٠٠) بانحراف معياري (١٥٢٢٠.٤٤) و بحد أعلى مقداره (١٥١,٣٦٢,٢٠٥) وذلك في عام ٢٠٠٤م, وحد ادني مقداره (١٠٩,٠٩٠,٠٠٠) في عام ٢٠١٠م.

(**٢**) بلغ متوسط جباية عروض التجارة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠م) (١٧٣,١٥٩.٠٠٠) بانحراف معياري (٦٩٨٠١.٨٧) و بحد أعلى مقداره (٢٧١,٨٤٩,٢١١) وذلك في عام ٢٠٠٤م, وحد ادني مقداره (٨٤,٩٦٤,٠٠٠) في عام ٢٠١٠م.

(**٣**) بلغ متوسط جباية المال المستفاد خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠م) (١٩,٣٧٠.٠٠٠) بانحراف معياري (٢٠٥٥.٢٥) و بحد أعلى مقداره (٢٢,٦٦٣,٠٠٧) وذلك في عام ٢٠٠٩م, وحد ادني مقداره (١٦.٤٧٨,٨٣٣) في عام ٢٠٠٧م.

(**٤**) بلغ متوسط جباية الإنعام خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠م) (٢٢,٤٦٥.١٢٠) بانحراف معياري (٣٧٣٨.٥) و بحد أعلى مقداره (٢٧,٩٨٢,٥٤٩) وذلك في عام ٢٠٠٤م, وحد ادني مقداره (١٥,٥٠١,٠٠٠) في عام ٢٠١٠م.

(**٥**) بلغ متوسط جباية المستغلات خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) (١٤,٥٠٦,١٦٠) بانحراف معياري (٣٠٩٥.٣) و بحد أعلى مقداره (١٩,١٧٩,٠٨٩) وذلك في عام ٢٠٠٤ ,وحد ادني مقداره (٨,٩٧٤,٠٠٠) في عام ٢٠١٠م.

(**٦**) بلغ متوسط جباية المهن الحرة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠م) (٢,٦١١,٩٦٨) بانحراف معياري (٨١٠٦.٧) و بحد أعلى مقداره (٣,٧٣١,٥٩٢) وذلك في عام ٢٠٠٤م, وحد ادني مقداره (١,٣١٥,٠٠٠) في عام ٢٠١٠م.

(**٧**) بلغ متوسط إجمالي موارد الجباية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠م) (٣٥٩,٨٨٣,٠٥٤) بانحراف معياري (٩٢٣,٣٦٨.٥) و بحد أعلى مقداره (٤٩٧,٤٤٠,١٢٧) وذلك في عام ٢٠٠٤م,وحد ادني مقداره (٢٤١,٤١١,٠٠٠) في عام ٢٠١٠م.

رابعا" التحليل الإحصائي الوصفي لموارد الجباية

خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

جدول رقم(٦) التحليل الإحصائي الوصفي لتطورات موارد الزكاة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦)

موارد الزكاة	المتوسط	الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى
١/ الزروع	٧٦٧,٢٧٣,٢٠٠	٣٩٢٥١٨.٤	١,٢٠٣,٦١٤,٤٣٤	٢٠٨,٤١٧,٣٦٠
٢/ عروض التجارة	٥٧,٣١١,١٤٠	٢٥٠٨٥٤.٥	٩١١,٩٧٤,٥٨٢	٢٩٥,٧٦٠,٨٥٥
٣/ المال المستفاد	٧٢,٦٧١,٥٦٠	٤١٥٣٠.٧	١٣٥,١١٥,٩٤٩	٢٤,٣٧١,٧٤٠
٤/ الإنعام	١١٣,٦٢٦,٥٠٠	٤٦٧٠٨.٩	١٦٤,٣٠٢,٩٣٣	٣٩,٣٨٤,١١٧
٥/ المستغلات	٧٣,٣٨٢,٩١٠	١٢٧٠٢.٣	٥٤,٠٦٠,٧٧٧	٢٠,٤٧١,٩٣٢
٦/ المهن الحرة	٨,٩٢٠,٤٤١	٣٧٨٧٤.٦	١٦,٣٨٢,٤٣٠	٤,٢٣٠,٥٦٦
الإجمالي	١,٦٠٤,١٥٧,٥٢٢	٧٧٠٨٢٦.٤	٢,٥٧٤,٠٦٦,٨٣٢	٥٩٢,٦٣٦,٥٦٨

❋ المصدر: ديوان الزكاة، (عدة سنوات)، إدارة الإحصاء والمعلومات، السودان.

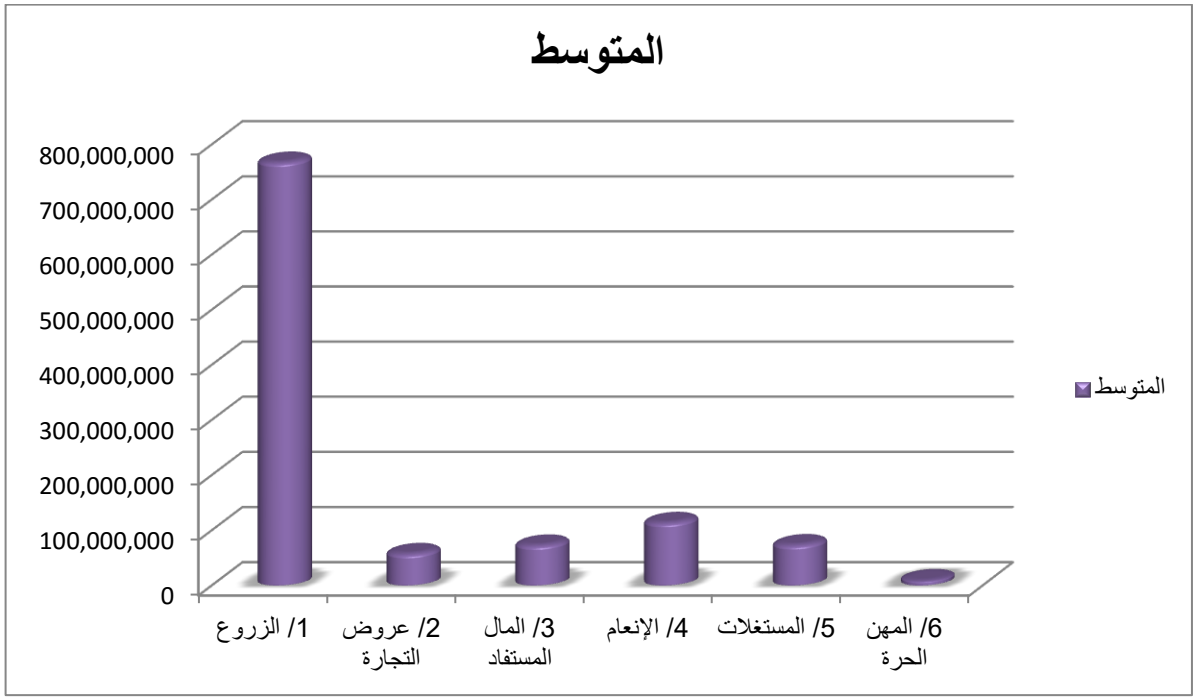

يتضح من الجدول والشكل أعلاه ما يلي :

(**١**) بلغ متوسط جباية الزروع خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م) (٧٦٧,٢٧٣,٢٠٠) بانحراف معياري (٣٩٢٥١٨.٤) و بحد أعلى مقداره (١,٢٠٣,٦١٤,٤٣٤) وذلك في عام ٢٠١١م, وحد ادني مقداره (٢٠٨,٤١٧,٣٦٠) في عام ٢٠١٦م.

(**٢**) بلغ متوسط جباية عروض التجارة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م) (٥٧,٣١١,١٤٠) بانحراف معياري (٢٥٠٨٥٤.٥) و بحد أعلى مقداره (٩١١,٩٧٤,٥٨٢) وذلك في عام ٢٠١١م وحد ادني مقداره (٢٩٥,٧٦٠,٨٥٥) في عام ٢٠١٦م.

(**٣**) بلغ متوسط جباية المال المستفاد خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م) (٧٢,٦٧١,٥٦٠) بانحراف معياري (٤١٥٣٠.٧) و بحد أعلى مقداره (١٣٥,١١٥,٩٤٩) وذلك في عام ٢٠١١م, وحد ادني مقداره (٢٤,٣٧١,٧٤٠) في عام ٢٠١٦م.

(**٤**) بلغ متوسط جباية الإنعام خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م) (١١٣,٦٢٦,٥٠٠) بانحراف معياري (٤٦٧٠٨.٩) و بحد أعلى مقداره (٤٦٧٠٨.٩) وذلك في عام ٢٠١١م, وحد ادني مقداره (٣٩,٣٨٤,١١٧) في عام ٢٠١٦م.

(**٥**) بلغ متوسط جباية المستغلات خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م) (٧٣,٣٨٢,٩١٠) بانحراف معياري (١٢٧٠٢.٣) و بحد أعلى مقداره (٥٤,٠٦٠,٧٧٧) وذلك في عام ٢٠١١م, وحد ادني مقداره (٢٠,٤٧١,٩٣٢) في عام ٢٠١٦م.

(**٦**) بلغ متوسط جباية المهن الحرة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م) (٨,٩٢٠,٤٤١) بانحراف معياري (٣٧٨٧٤.٦) و بحد أعلى مقداره (١٦,٣٨٢,٤٣٠) وذلك في عام ٢٠١١م, وحد ادني مقداره (٤,٢٣٠,٥٦٦) في عام ٢٠١٦م.

(**٧**) بلغ متوسط إجمالي موارد الجباية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٦م) (١,٦٠٤,١٥٧,٥٢٢) بانحراف معياري (٧٧٠٨٢٦.٤) و بحد أعلى مقداره (٢,٥٧٤,٠٦٦,٨٣٢) وذلك في عام ٢٠١١م, وحد ادني مقداره (٥٩٢,٦٣٦,٥٦٨) في عام ٢٠١٦م.

النسب المئوية لمساهمة كل وعاء من الأوعية الزكوية في إجمالي وعاء الزكاة خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠١٦م

الجدول التالي يوضح مساهمات الأوعية الزكوية من إجمالي وعاء الزكاة في شكل نسب مئوية (متوسط لكل خمس سنوات) مصحوبة بالأخطاء المعيارية بهدف قياس إلي أي مدي هذه المساهمات مستقرة.

جدول رقم(٧)النسب المئوية لمساهمة كل وعاء من الأوعية الزكوية في إجمالي وعاء الزكاة خلال الفترة ١٩٩٠/٢٠١٦:

الوعاء الزكوي %	١٩٩٦-٩٠	٢٠٠٢-٩٧	٢٠٠٧-٢٠٠٣	٢٠١٢-٢٠٠٨	٢٠١٦-٢٠١٣	٢٠١٦-٩٠
الزروع	٦٧.١٨ (٤.٥٦)	٤٨.١٩ (٦.٣٤)	٤٠.٥٤ (٤.١٩)	٣٥.١١ (٥.٦٩)	٤٩.١٠ (١.٦١)	٤٩.٤١ (١٢.٦٦)
عروض التجارة	١٦.٤٤ (٣.٧٩)	٢٤.١٤ (٥.٢٣)	٤٠.٣٨ (٦.٠٠)	٤٩.٨٣ (٦.١١)	٤٣.٣٣ (١.٠٩)	٣١.٤٢ (١٣.١٩)
المال المستفاد	٥.٧٩ (٣.٣٥)	١٥.٧١ (.٩٣)	٧.٢٠ (٢.٢٢)	٤.١٥ (.٤٣)	٤.٤٧ (.٥٣)	٧.٨٢ (٤.٧٩)
الأنعام	٥.٣٩ (٣.٢٥)	٨.١٥ (١.٢٩)	٦.٩٦ (.٣٧)	٦.٣٧ (١.٠١)	٧.٤٠ (١.٢٤)	٦.٧٧ (٢.٠٤)
المستغلات	٣.٣٥ (٣.٣٥)	٣.١٧ (.٤٩)	٤.٢٥ (.٤٥)	٣.٤٩ (.٤٨)	٢.٣٠ (.٢٥)	٣.٣٥ (.٧٨)
المهن الحرة	.٣٨ (.٢٠)	.٤٧ (.٢٠)	.٧٦ (.١١)	.٧٠ (.٠٧)	.٥٩ (.٠٣)	.٥٥ (.١٩)
المعادن	.٠٠٠ (.٠٠٠)	.٠٠٠ (.٠٠٠)	.٠٠٠ (.٠٠٠)	.٠٠٠ (.٠٠٠)	١.٧٨ (١.١١)	.٢٥ (.٧٤)
أخرى	١.٧٦ (١.٠٤)	.١٥ (.٣٧)	.٠٠٠ (.٠٠٠)	.٠٠٠ (.٠٠٠)	.٠١ (.٠٢)	.١٤ (.٨٢)
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- **المصدر: إعداد اللجنة اعتماداً على بيانات إدارة الإحصاء والمعلومات – ديوان الزكاة.**

نلاحظ من الجدول أعلاه الآتي:

(.) أن مساهمة وعاء الزروع تمثل لنسبة الأعلى، إذ يمثل في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠١٦م) ٤١.٤٩ % ، بالرغم من أن نسبة مساهمة هذا الوعاء تراجعت خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠١٢م) إذ بلغت أدنى مستوى لها ٣٠.٤٢% في العام ٢٠١٠م وأعلى مساهمة لهذا الوعاء كانت في العام ١٩٩٢م إذ بلغت ٧٦.٦% .

(١) في المرتبة الثانية من حيث المساهمة يأتي وعاء عروض التجارة إذ يساهم في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠١٦م) ب ٣١.٤٢ % وكان وعاء عروض التجارة يمثل الأعلى مساهمة في الوعاء الكلي للزكاة خلال الفترة (٢٠٠٨/٢٠١٢م) إذ بلغت مساهمة هذا الوعاء ٥٥ % في العام ٢٠١٠م العام الذي شهد نمواً سالباً في وعاء الزروع بلغ ٩.٢٣%

(٢) المال المستفاد يمثل ٧.٨٢% من إجمالي الوعاء الزكوي خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠١٦م) , إلا أن مساهمة هذا الوعاء شهدت تقلبات كبيرة إذ تراوحت مساهمة هذا الوعاء من ٢.٣٩% في العام ١٩٩٥م إلى ١٧.٢٩% في العام ١٩٩٨م من إجمالي وعاء الزكاة, هذه التقلبات تظهر في كبر حجم الانحراف المعياري .

(٣) يلي المال المستفاد من حيث المساهمة في الوعاء الكلي للزكاة وعاء الأنعام الذي يساهم في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠١٦) بـ ٦.٧٧% من إجمالي وعاء الزكاة.

(٤) وعاء المستغلات يساهم في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠١٦) بـ ٣.٣٥% من إجمالي وعاء الزكاة.

(٥) بعد العام ٢٠١٢م دخلت المعادن ضمن أوعية الزكاة و احتلت مرتبة أعلى من وعاء المهن الحرة من حيث المساهمة .

النسب المئوية لإجمالي الزكاة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي

الجدول التالي يوضح النسب المئوية لإجمالي الزكاة إلي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠١٥م).

جدول رقم(٨) النسب المئوية للزكاة إلي إجمالي الناتج المحلي في شكل متوسطات

الفترة	متوسط النسبة المئوية	الانحراف المعياري	أعلى نسبة	أدنى نسبة
١٩٩٠ / ١٩٩٦م	٠.٢٤	٠.٠٤٩	٠.٣١	٠.١٨
١٩٩٧ / ٢٠٠٢م	٠.٣٩	٠.٠١٠	٠.٤٠	٠.٣٨
٢٠٠٣ / ٢٠٠٧م	٠.٤١	٠.٠٢٠	٠.٤٤	٠.٣٩
٢٠٠٨ / ٢٠١٢م	٠.٣٤	٠.٠١٥	٠.٣٦	٠.٣٣
٢٠١٣ / ٢٠١٥م	٠.٣٥	٠.٠١٥	٠.٣٦	٠.٣٣
١٩٩٠ / ٢٠١٥م	٠.٣٣٩	٠.٠٧٣	٠.٤٣٦	٠.١٨٣

- **المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء,ديوان الزكاة .بمعالجة من اللجنة .**

نلاحظ من الجدول أعلاه الأتي :

١. أن نسبة الزكاة إلي الناتج المحلي بلغت في المتوسط ٠.٣٣٩% خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠١٥م).
٢. بالرغم من الزيادة الكبيرة في الناتج بعد دخول البترول إلا أن نسبة الزكاة إلي الناتج لم تنخفض (إنتاج البترول خارج وعاء الزكاة) بل زادت هذه النسبة إلي ٠.٤١% في المتوسط للفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٧م).
٣. بعد انفصال الجنوب وخروج نسبة كبيرة من البترول من الناتج المحلي ,كان من المفترض أن يؤدي ذلك إلي زيادة نسبة الزكاة الي الناتج إلا أن ذلك لم يحدث بل انخفضت هذه النسبة إلي ٠.٣٥% في المتوسط للفترة الأخيرة, مما يعني ضعف التحصيل خلال هذه الفترة مقارنة مع الفترات السابقة.
٤. الفترة (١٩٩٠/١٩٩٦م) كانت اقل الفترات لنسبة إجمالي الزكاة إلي الناتج إذ بلغت هذه النسبة ٠.٢٤% .

النسب المئوية للزكاة الزروع والأنعام من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي

الجدول التالي يوضح النسب المئوية لإجمالي زكاة الزروع والأنعام إلي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي خلال الفترة (١٩٩٠/٢٠١٥م)

جدول رقم (٩) النسب المئوية لإجمالي زكاة الزروع والأنعام إلي الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي في شكل متوسطات .

الفترة	متوسط النسبة المئوية	الانحراف المعياري	أعلى نسبة	أدنى نسبة
١٩٩٠ / ١٩٩٦م	٠.٤٥	٠.١٠٢	٠.٥٨	٠.٣١
١٩٩٧ / ٢٠٠٢م	٠.٥٢	٠.٠٢٥	٠.٥٦	٠.٤٩
٢٠٠٣ / ٢٠٠٧م	٠.٦٥	٠.٠٥٨	٠.٧٠	٠.٥٦
٢٠٠٨ / ٢٠١٢م	٠.٥٤	٠.٠٢٥	٠.٥٧	٠.٥١
٢٠١٣ / ٢٠١٥م	٠.٦٢	٠.٠٢٨	٠.٦٥	٠.٦٠
١٩٩٠ / ٢٠١٥م	٠.٥٤	٠.٠٩٤	٠.٧٠	٠.٣١

- **المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء, ديوان الزكاة .بمعالجة من اللجنة.**

نلاحظ من الجدول أعلاه الأتي:

١. في المتوسط للفترة (١٩٩٠/٢٠١٥م) كانت نسبة حصيلة زكاة الزروع والأنعام إلي إجمالي الناتج المحلي في القطاع الزراعي ٠.٥٤%.
٢. نظريا هذه النسبة من المفترض أن تقع بين نظرياً هذه النسبة من المفترض أن تقع بين ٥% و١٠% .
٣. ضعف هذه النسبة قد يكون مرده إلي:

أ/ صغر المساحة المزروعة بالنسبة إلي المكلف وبالتالي احتمال عدم اكتمال النصاب .

ب/ ضعف إنتاجية الفدان مما يزيد من احتمال عدم اكتمال النصاب .

ج/ التهرب الزكوي ,وضعف التحصيل.

النسب المئوية لمعدلات النمو لكل وعاء من الأوعية الزكوية خلال الفترة (١٩٩١/٢٠١٦م)

الجدول التالي يوضح معدلات النمو الحقيقية لكل وعاء الزكوي في شكل متوسطات لأهم الأوعية الزكوية خلال الفترة (١٩٩١/٢٠١٦م) مصحوبة بالأخطاء المعيارية .

جدول رقم (١٠): النسب المئوية لمعدلات النمو لكل وعاء من الأوعية الزكوية خلال الفترة(١٩٩١/٢٠١٦)الأخطاء المعياريةٍ بين الأقواس

معدل نمو الوعاء الزكوي %	٩١-١٩٩٦	٩٧-٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠١٢	٢٠١٣-٢٠١٦	٩١-٢٠١٦
الزروع	١١.٢٠ (٣٥.٤٢)	٢.٦٦ (١١.٨٦)	٦.٥٨ (١٥.٠٣)	٥.١٨ (١٥.٢٤)	٧.٩٨ (١٧.٠٣)	٦.٦٩ (١٩.٩١)
عروض التجارة	١.٥٤ (٢٨.٣٨)	٣١.٨٥ (٢٩.٢٩)	١٩.٢١ (٧.١١)	-٥.٣٢ (١١.٠٥)	٣.٤٧ (١١.٠٩)	١٠.٩١ (٢٤.٠١)
المال المستفاد	٦١.٩٥ (١٥٣.٧٣)	١٥.٣٦ (٢٦.٨٢)	-١٣.٢١ (٦.٨٣)	-١.٥٠ (١١.٧٦)	١١.٠٤ (١٣.٥٦)	١٦.٧١ (٧٥.٢٦)
الأنعام	٦١.١٥ (٩٧.٨٦)	١٧.٥١ (٢٣.٧٩)	٢.١٢ (٧.٣٧)	٣.٦٧ (١٣.٢٤)	١.٣٢ (١٧.٣٣)	١٩.٤٧ (٥١.٧٩)
المستغلات	٤.٥٨ (٢٩.٠٨)	٢١.٧٨ (٢٠.٥٨)	١١.٨٧ (١٢.٨٦)	-٨.٨٤ (١٢.٤٢)	-١.٠٠ (٧.٠٧)	٦.٥٠ (٢٠.٧٣)
الإجمالي	٩.٣٣ (٢٤.٨٥)	١١.٥٥ (١٤.٤٨)	٩.١٤ (٥.٢٠)	-١.٢٩ (٢.٢٤)	٦.٢٣ (١٠.٢٢)	٧.٢٩ (١٤.٢٨)

- **المصدر: إعداد اللجنة اعتماداً على بيانات إدارة الإحصاء والمعلومات – ديوان الزكاة.**

نلاحظ من الجدول أعلاه الآتي:

(١) أن معدلات النمو لأوعية الزكاة متقلبة بصورة كبيرة جداً , ويمكن ملاحظة ذلك بالنظر إلى الأخطاء المعيارية لكل متوسط معدل النمو .

(٢) أظهرت متوسطات معدلات النمو لكل الأوعية و إجمالي وعاء الزكاة معدلات نمو موجبة, لكن بالنظر للأخطاء المعيارية لهذه المتوسطات تصبح هذه القيم الموجبة للنمو محل شك مما يتطلب اعتماد طريقة التحليل أكثر عمقاً وهذا ما سوف تقوم به الدراسة في الفصل التالي.

النموذج

العوامل المؤثرة على الأوعية

❖ **أولاً: العوامل المؤثرة على وعاء الأنعام:**

١- الناتج الحيواني.
٢- الظروف الأمنية.
٣- أمراض التصحر للأنعام.
٤- الأعلاف الجافة.
٥- التمويل الموجه للقطاع الحيواني.
٦- نسب الأنعام خارج النصاب.
٧- نمط التجربة علي المراعي الطبقية.
٨- نوع القطيع.
٩- الحرائق.
١٠-العادات والتقاليد.
١١-طريقة التحصيل.
١٢- التهرب الزكوي.

❖ **ثانياً: العوامل المؤثرة على وعاء عروض التجارة:**

١- الناتج المحلي الإجمالي.
٢- فائض التشغيل من الناتج المحلي الإجمالي
٣- رأس المال من فائض التشغيل.
٤- نسبة بالغي النصاب.
٥- عدد الشركات الدافعة للزكاة.
٦- معدلات التضخم.
٧- سعر الصرف.
٨- الحظر الاقتصادي على السودان.

❖ **ثالثاً: العوامل المؤثرة على وعاء الزروع والثمار:**

١- الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي.
٢- معدلات الأمطار.
٣- المساحة المزروعة في القطاع المطري.
٤- المساحة المزروعة في القطاع المروي.

٥- متوسط الحيازة.
٦- التمويل الموجه للقطاع الزراعي.
٧- المنافسة.
٨- الظروف الأمنية والسياسية.
٩- الظروف المناخية.
١٠- عوامل الإنتاج.
١١-استهلاك الأسمدة.
١٢-استخدام تكنولوجيا الإنتاج الحديثة.
١٣- التهرب الزكوي.
١٤- إنتاجية الفدان.
١٥- الهجرة.
١٦- طريقة التحصيل.
١٧- التخزين.
١٨- أسعار المحاصيل.
١٩- التركيبة السكانية.

❖ **رابعاً: العوامل المؤثرة على وعاء المال المستفاد:**

١- نسبة المال المستفاد من الناتج المحلي الإجمالي.
٢- مبيعات العربات ووسائل النقل والآليات **{تغير ملكية الأصول}**، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:
(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) الذوق$^{+/-}$ (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه هذه الاصول(هـ) سعر الصرف.
٣- مبيعات الاراضي، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:
(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) الذوق$^{+/-}$ (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه هذه الاصول(هـ) سعر الصرف.
٤- مبيعات الاراضي، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:
(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) الذوق$^{+/-}$ (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه هذه الاراضي (هـ) سعر الصرف.
٥- الودائع الاستثمارية المصرفية ، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:
(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) ظروف الجهاز المصرفي(ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الاقتصادية (هـ) سعر الصرف(ز) معدل ارباح الودائع.
٦- الميراث، وتؤثر على زكاة الميراث العوامل التالية:

(ب)معدل التضخم$^{-}$(ب) تصرف المتوفي في ماله(ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه فرز التركات (هـ) سعر الصرف.

❖ **خامساً: العوامل المؤثرة على وعاء المستغلات:**

١- الإيجارات {الشقق المفروشة، ...}، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:

(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) الخطط السكنية (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه هذه الاراضي (هـ) سعر الصرف.

٢- الرخص التجارية، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:

(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) الرواج والكساد (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه الاراضي (هـ) سعر الصرف.

٣- إيجارات المركبات العامة، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:

(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) الذوق$^{+/-}$ (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه الاراضي (هـ) سعر الصرف.

❖ **سادساً: العوامل المؤثرة على وعاء المهن الحرة:**

١- النقابات المهنية، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:

(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) عدد العاملين (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه العاملين (هـ) سعر الصرف (و) مدى قوة النقابات المهنية.

٢- العاملين بالقطاع العام {الحكومي} والخاص، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:

(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) عدد العاملين (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه العاملين (هـ) سعر الصرف (و) الأجور.

٣- قطاع المغتربين، وتؤثر على زكاتها العوامل التالية:

(أ) معدل التضخم$^{+}$(ب) الظروف الاقتصادية في دول المهجر (ج) التهرب الزكوي$^{-}$ (د) السياسات الحكومية تجاه المغتربين (هـ) سعر الصرف.

الفصل الرابع

بناء نموذج قياسي لموارد الزكاة في السودان

- المبحث الأول: التوصيف.
- المبحث الثاني: التقدير .
- المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

التوصيف

المبحث الثاني

التقدير

؟؟؟

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

؟؟

الخاتمـــــــــــة

الخاتمـــــــــــة

؟؟؟

الملاحـــــق

ملحق رقم (١)

جدول رقم (؟): حصيلة الزكاة في السودان للفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٩م بملايين الجنيهات

السنة	الزروع	عروض التجارة	الأنعام	المال المستفاد	المستغلات	المهن الحرة
٢٠٠٠	٥٣.٦	٣٠.١	١١.٨	١٩.٢	٣.٧	٠.٧
٢٠٠١	٥٩.٧	٣٦.٢	١١.٧	٢١.١	٤.٩	٠.٩
٢٠٠٢	٦٢.٦	٥٠.٩	١٤.٢	٢٣.١	٦.١	١.٠
٢٠٠٣	٧٩.٨	٦٩.٩	١٤.٣	١٩.٥	٧.٥	!.١
٢٠٠٤	١٠٩.١	٨٥.٠	١٦.٥	٢٠.٦	٩.٠	١.٣
٢٠٠٥	١١٥.١	١٠٣.١	٢٢.٣	١٩.٣	١٢.٨	٢.٠
٢٠٠٦	١٢٤.٤	١٣٣.١	٢٢.٩	١٧.٦	١٤.٧	٢.٤
٢٠٠٧	١٢١.٤	١٧٨.٤	٢٤.٤	١٦.٥	١٥.٢	٢.٧
٢٠٠٨	٢٠٤.٧	١٢٥.٧	٢٤.٤	١٨.٧	١٥.٦	٢.٩
٢٠٠٩	١٥١.٧	٢١٨.٤	٢٥.٧	١٩.٤	١٥.٩	٣.٣
الإجمالي	١٠٨١٢.١	١٠٣٠.٨	١٨٢.٩	١٩.٥	١٠٤.٤	١٨.٣
النسبة	٤١.٤	٣٩.٤	٧.٠	٧.٥	٤.٠	٠.٧

❖ **المصدر: ديوان الزكاة، (عدة سنوات)، إدارة الإحصاء والمعلومات، السودان.**

مؤشر استيعاب الوعاء الزكوي للتطورات الاقتصادية:

يعكس هذا المؤشر استيعاب الوعاء الزكوي لكافة التطورات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنقسم حصيلة الزكاة في السودان إلى أموال قديمة ومستحدثة في فقه الزكاة ومن الأموال القديمة. الأنعام والزروع والثمار والذهب والفضة وعروض التجارة والمعادن ومن الأموال المستحدثة التي دخلت في الوعاء الزكوي مثل: المهن الحرة والمستغلات والمال المستفاد، مما يعكس ارتباط هيكل الأموال الزكوية مع تطورات الناتج المحلي الإجمالي، لان شروط وجوب الزكاة في الأموال جعلها تستوعب معظم التطورات في الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر شمول الوعاء الزكوي لقطاعات الاقتصاد القومي:

يغطي الوعاء الزكوي في السودان كل قطاعات الاقتصاد القومي كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (؟): شمول الوعاء الزكوي لقطاعات الاقتصاد القومي في السودان

وعاء الزكاة	القطاع الاقتصادي القومي
الزروع، الأنعام	القطاع الزراعي
عروض التجارة	التجارة
المال المستفاد	التمويل والتامين، التجارة، الإنشاءات، النقل والمواصلات
المستغلات	الصناعة، الإنشاءات، النقل والمواصلات
المهن الحرة	التجارة، الصناعة، الإنشاءات

❖ **المصدر: محمد فضل علي ناصر(٢٠٠١م) الزكاة وعدالة توزيع الدخل في الإسلام، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، ص٢٣٠.**

٢-٣ مؤشر تغطية الوعاء الزكوي لتدفقات وأرصدة الاقتصاد القومي:

تنقسم أموال الزكاة في السودان إلى تدفقات وهي عبارة الدخول والمتمثلة في: الزروع والثمار والمعادن، وأرصدة وهي الثروات المجسدة في: الأنعام وعروض التجارة والمال المستفاد والمستغلات والمهن الحرة.

***